الباب الرابع

التاريخ العدوانى لدولة إسرائيل

الفصل الأول: (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨م) بالدم والنار قامت دولة إسرائيل

الفصل الثانى: إسرائيل (١٩٤٨ ـ ١٩٥٦م)
تشريد الشعب الفلسطينى والاستيلاء على أرضه وممتلكاته

الفصل الثالث: النظام السياسى والدينى لدولة إسرائيل

الفصل الرابع: الجدار الحديدى

الفصل الخامس: تطورات الموقف بين إسرائيل ومصر

الفصل السادس: إسرائيل (١٩٥٦ـ٢٠٠٦م) الحروب الإسرائيلية العربية

الفصل السابع: إسرائيل (١٩٦٧ ـ ٢٠٠٧م)
الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية

الفصل الثامن: نسف عملية السلام

الفصل التاسع: المواقف الإسرائيلية من قضايا الوضع النهائى

الفصل العاشر: إسرائيل والنظام الدولى المعاصر

الفصل الأول

١٩٤٧ ـ ١٩٤٨م

بالدم والنار قامت دولة إسرائيل

١ ـ قرار التقسيم

كما سبق أن اغتالت عصبة الأمم عام ١٩٢٠م حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفرضت عليه الانتداب البريطاني لتنفيذ تصريح بلفور، اغتالت منظمة الأمم المتحدة حقه في إقامة دولته المستقلة.

كان من المفروض ـ قانونًا ـ أن ينتهي الانتداب على فلسطين بإعلان استقلالها وفقًا لنظام الانتداب الذي وضعته عصبة الأمم، حيث اعتبر عهد العصبة أن فلسطين من البلدان التي تندرج في القائمة (أ) التي تعتبر شعوبها قد بلغت درجة من الارتقاء يمكن معها الاعتراف مؤقتًا بوجودها كأمم مستقلة بشرط تقديم المشورة الإدارية والمساعدة إليها من جانب دول الانتداب حتى ذلك الوقت الذي تصبح فيه قادرة بمفردها (المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم).

وقد وجدت الحركة الصهيونية في عرض بريطانيا النزاع على الأمم المتحدة فرصة متاحة لتوظيف الضغوط الدولية من أجل إقامة الدولة اليهودية، وكانت الحركة قد وطدت وجودها في الولايات المتحدة، وأصبحت قادرة على التأثير على مواقفها السياسية، ومن ثم استخدمت الصهيونية الأمريكية نفوذها لدى إدارة الرئيس ترومان من أجل استصدار قرار يحقق هدفها. ويشهد جيمس فوريستال وزير الدفاع الأمريكي

فى ذلك الوقت «أن وسائل الضغط الأمريكية على الدول أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت أقرب إلى الفضيحة» كما يشهد إيمانيويل نيومان ـ أحد الشخصيات اليهودية ـ بأنه «لم يترك أية دولة مهما كانت صغيرة أو كبيرة دون أن يجرى الاتصال بها ولم يترك شيء للصدفة». أما لورانس سميث عضو الكونجرس الأمريكى فيذكر: «أن أصوات هايتى وليبريا والفيلبين كانت مطلوبة لترجيح أغلبية ثلثى أعضاء الجمعية الععامة المطلوبة لتمرير قرار التقسيم وكانت الضغوط من قبل الوفد حاسمة فى تحديد مواقفها».

كانت الجمعية العامة قد شكلت لجنة خاصة استمعت إلى كلمات ممثلى الجانبين الفلسطينى واليهودى، وانقسمت اللجنة المذكورة إلى لجنتين فرعيتين. وفى حين طالب الفلسطينيون بإقامة دولة علمانية وديموقراطية فى فلسطين يعيش فيها العرب واليهود جنبًا إلى جنب، طالب اليهود بإقامة دولة يهودية على كافة الأراضى الفلسطينية.

ومن الواضح أن المطلب الفلسطينى كان هو الذى يتفق مع نظام الانتداب الذى وضعته عصبة الأمم والتى خلفتها الأمم المتحدة ومن ثم كان عليها أن تلتزم به.

ومع ذلك، فقد اختلفت اللجنتان الفرعيتان المشار إليهما بشأن التوصية التى تقدم إلى الجمعية العامة، فأوصت إحداهما (لجنة الأقلية) بقيام حكومتين مستقلتين استقلالاً ذاتيًا تتألف منهما دولة اتحادية عاصمتها القدس. أما الأخرى (لجنة الأغلبية)، فأوصت بتقسيم فلسطين وإقامة دولة عربية وأخرى يهودية مع تدويل منطقة القدس، وذلك مع إقامة اتحاد اقتصادى يربط بين الدولتين. وأصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ١٨١ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م متضمنًا تقسيم فلسطين على النحو الذى أوصت به لجنة الأغلبية، حيث وافقت عليه ٣٣ دولة، وعارضته ١٣، وامتنعت عن التصويت عليه ١٠ دول.

يتضمن القرار ما يلى:

* انتهاء الانتداب على فلسطين فى موعد لا يتجاوز أول أغسطس ١٩٤٨م.

* اتخاذ خطوات تمهيدية للاستقلال (من خلال لجنة مشكلة من ٥ أعضاء) وخاصة بإقامة مجلس مؤقت لإدارة الحكومة فى كلٍّ من الدولتين العربية واليهودية ـ بعد إقامة

كلٌّ منهما فى الحدود المعينة فى القرار ـ على أن ينشئ كل مجلس قوة ميليشيا مسلحة، ثم إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية وفقًا لمبادئ الديموقراطية؛ وأن تقوم هذه الجمعية بوضع دستور لكل دولة، وتكفل المساواة فى الحقوق والحريات، وتعين لجنة اقتصادية لوضع التدابير بقصد إنشاء اتحاد اقتصادى بين الدولتين.

* أحكامًا خاصة بنظام منطقة القدس، والحقوق الدينية وحقوق الأقليات، والمواطنة والاتفاقات الدولية والمالية، والاتحاد الاقتصادى والعبور، وتنازل الدول عن المزايا والحصانات التى كانت لها وفقًا لنظام الامتيازات الأجنبية.

* رسم حدود كلٌّ من الدولتين العربية واليهودية ومنطقة القدس وبيان عدد السكان العرب واليهود فى كلٌّ منها على النحو التالى:

ـ الدولة العربية:

المساحة: ٤,٤٧٦ ميلاً مربعًا (٤٢,٨٨٪ من مساحة فلسطين)

عدد السكان: ٧٢٥,٠٠٠ عربى و ١٠,٠٠٠ يهودى.

ـ الدولة اليهودية:

المساحة: ٥,٨٩٣ ميلاً مربعًا (٥٦,٤٪ من مساحة فلسطين)

عدد السكان: ٤٩٨,٠٠٠ يهودى و ٤٩٧,٠٠٠ عربى.

ـ منطقة القدس الدولية:

المساحة: ٦٨ ميلاً مربعًا (١٪ من مساحة فلسطين)

وهكذا كان قرار التقسيم بالغ الإجحاف بالفلسطينيين، حيث أعطى اليهود مساحة من أرض فلسطين تزيد على المساحة المحددة للدولة العربية فى الوقت الذى كانت الملكية اليهودية من الأراضى لاتتجاوز ٧٪، وكان عدد السكان العرب مليونًا وثلثمائة ألف مقابل ستمائة وأربعين ألف يهودى (١,٣٠٠,٠٠٠ عربى و٦٤٠,٠٠٠ يهودى).

لذا رفض العرب قرار التقسيم، أما اليهود فقبلوا القرار بصفة مرحلية.

• رفض العرب لقرار التقسيم ثم قبوله

رفض الفلسطينيون والدول العربية قرار التقسيم باعتباره مخالفًا لالتزام الأمم المتحدة قانونًا بإعلان استقلال دولة فلسطين بأغلبيتها العربية، كما أنه يمثل تجاوزًا من جانب المنظمة الدولية لسلطاتها؛ حيث إنها لا تملك إنشاء الدول، فضلاً عن كون القرار يجحف بحقوق الفلسطينيين سواء باغتيال حقهم فى تقرير المصير، وتمييز الأقلية اليهودية بمساحة أكبر من الأراضى بالرغم من ملكيتهم الضئيلة من الأرض.

ومع ذلك، فقد اضطر الفلسطينيون والدول العربية - بعد التوسع الذى حققته الدولة اليهودية فى حرب ١٩٤٨م - إلى المطالبة بقيام إسرائيل بتنفيذ قرار التقسيم.

كانت الأمم المتحدة قد عينت الكونت فولك برنادوت وسيطًا، واقترح الوسيط الدولى تعديلات على حدود التقسيم أغضبت الصهاينة، فقامت منظمة ليحى الإرهابية باغتياله.

ثم أنشأت المنظمة الدولية (لجنة التوفيق) التى حاولت التوصل إلى تسوية بين الجانبين وعقدت عدة اجتماعات بينهما لهذا الغرض، وخلال تلك الاجتماعات طالب العرب بتنفيذ قرار التقسيم (وقرار عودة اللاجئين الفلسطينيين)، وفى ١٢ مايو ١٩٤٩م وقع العرب والإسرائيليون ما عرف ببروتوكول لوزان حيث وافقا على التفاوض على أساس القرارين المذكورين.

وبالرغم من موافقة إسرائيل على البروتوكول المذكور، عادت فعدلت عنه ورفضت تنفيذ القرارين، وذلك بالرغم من صدور قرار الأمم المتحدة فى ١١ مايو ١٩٤٩م بقبول عضوية إسرائيل متضمنًا الإشارة إلى تعهدها بتنفيذهما.

ولم تكن موافقة إسرائيل - فى بروتوكول لوزان - على قرار التقسيم إلا مناورة تستهدف قبول عضويتها فى الأمم المتحدة.

٢ - العنف والإرهاب والحرب

سادت الاضطرابات الموقف فى فلسطين عقب صدور قرار التقسيم. فالبرغم مما كان ينص عليه القرار من تسليم سلطات الانتداب البريطانية السلطة للجنة الأمم المتحدة

ـ السابق الإشارة إليها ـ. فقد رفضت تلك السلطات التعامل مع تلك اللجنة وقامت بالانسحاب من تل أبيب وما حولها وسلمت السلطة إلى اليهود الذين بدءوا فى تلقى الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا وغيرها.

وبدأ التسابق بين العرب واليهود لتعزيز مراكزهم العسكرية (وكانت قوات جيش فوزى القواقجى قد دخلت البلاد فى حين خاض الفلسطينيون القتال بقيادة عبد القادر الحسينى).

وقد تمكنت القوات اليهودية ـ قبل التدخل العسكرى للدول العربية ـ من احتلال قرى قزازة وساريس والقسطل وعدس ومدينتى يافا وعكا.

وفى ٩ إبريل ١٩٤٨م، هاجمت المنظمات اليهودية الإرهابية قرية دير ياسين وارتكبت مذبحة فظيعة، حيث قامت بقتل ٢٥٠ فلسطينيًا ـ رجالاً ونساء وأطفالاً ـ عزلاً. وكان لهذه المذبحة أثرها فى ترويع الفلسطينيين فى المدن والقرى المختلفة وحملهم على الفرار خارج البلاد.

وإزاء ذلك، قررت الجامعة العربية تدخل دولها عسكريًا فى فلسطين ودخلتها فى ١٥ مايو ١٩٤٨م، واستمرت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى حتى ٧ يناير ١٩٤٩م، وتخللتها هدنتان استفادت منهما إسرائيل ـ التى أعلن قيامها فى ١٤ مايو ١٩٤٨م ـ بتلقى دفعة كبيرة من الأسلحة وخاصة من تشيكوسلوفاكيا وتنظيم قواتها، ثم تحقيق النصر على القوات العربية.

كان الانتصار الإسرائيلى انتصاراً سهلاً على قوات عربية تقل عنها كثيراً فى العدد (٢٥ ألف من القوات النظامية وغير النظامية مقابل ٣٥ ألف يهودى) قوات غير مدربة تدريبًا كافيًا وبدون قيادة موحدة وبغير خطة إستراتيجية حربية متفق عليها وتخضع لحكام يتبادلون مشاعر الكراهية وعدم الثقة.

وعندما وضعت الحرب أوزارها كانت إسرائيل قد وسعت من رقعة مساحتها إلى حوالى ٧٨٪ من أرض فلسطين الكلية.

وكانت قد تسببت فى خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حيث طردت ٧٥٠ ألفًا، ولم يتبق فى البلاد سوى حوالى ٥٠٠ ألف.

الفصل الثانى

إسرائيل (١٩٤٨ ـ ١٩٥٦م)

تشريد الشعب الفلسطينى والاستيلاء على أرضه وممتلكاته

١ ـ الخطة داليت وطرد الفلسطينيين

فى المؤتمر الصهيونى الثانى والعشرين ـ فى ديسمبر ١٩٤٦م ـ قال داڤيد بن جوريون ـ الذى تولى مسئولية الأمن فى الوكالة اليهودية ـ «إن المشكلة الرئيسية هى مشكلة الأمن . . إن أرض إسرائيل محاطة بدول عربية مستقلة . . وهناك خطر يتمثل فى أن ترسل الدول العربية المجاورة جيوشها لمواجهة الاستيطان وإبادته . . ولا يجوز لنا الانتظار حتى يصبح الخطر جاثمًا . علينا أن نبدأ بالإعداد فورًا بأقصى ما لدينا من قدرة تقنية ومالية . . » .

هكذا كان بن جوريون يتوقع تدخل الدول العربية عسكريًا فى فلسطين ، ومنذ ذلك الوقت كان يعد العدة لمواجهتها وكان مما تم إعداده ما عرف بالخطة داليت .

وقد وضعت الهاجاناه هذه الخطة التى اعتمدت فى مارس ١٩٤٨م ، وهى تتضمن أوامر صريحة بالاستيلاء على المدن والقرى الفلسطينية وطرد سكانها خارج البلاد وتدمير المعادية منها .

وقام القادة العسكريون بتنفيذ الخطة التى اعتمدت عن طريق ترويع السكان العرب وإرغامهم على الفرار من منازلهم خارج الحدود ، طالبين النجاة من نيران المدافع

والمتفجرات، بل إنه أعدت وسائل النقل لهم تيسيراً لهجرتهم خارج البلاد واللجوء إلى الدول العربية المجاورة. وكانت الفترة ما بين مارس ١٩٤٧م وديسمبر ١٩٤٨م قد شهدت هجرة أفواج من سكان حيفا ويافا والقدس فراراً من العمليات الإرهابية لمنظمتى إرجون وشتيرن. وفى إبريل ١٩٤٨م، هاجمت منظمتا ليحى والأرجون قرية دير ياسين وارتكبتا مذبحة مروعة فيها حيث قتلت ٢٥٠ من سكانها العزل عمداً وأكملت الذبح والسلب والنهب والاغتصاب فى السكان، وذلك بهدف ترويع الفلسطينيين، وكان لهذه المذبحة أثرها البالغ فى حمل عرب فلسطين على الفرار خارج البلاد.

ويذكر إيجال يادين: «إن قيادة الهاجاناه اعتمدت الخطة داليت (والتى يشار إليها أحيانا بالخطة «د») فى ١٠ مارس ١٩٤٨م.. وقد أعددت هذه الخطة عام ١٩٤٤م وكانت تقضى بالاستيلاء على النقاط الرئيسية فى البلاد وعلى الطرق، وذلك قبل رحيل البريطانيين».

وأما الأسس الإستراتيجية للخطة، فكانت تقضى بتوسيع رقعة الدولة اليهودية إلى أبعد من حدود التقسيم، وتدمير القرى العربية وطرد السكان العرب خارج الحدود إذا ما واجهت الهجمات اليهودية أية مقاومة.

كما يذكر إيجال يادين: «كنا نرى أن من الضرورى أن نفرغ الجليل الداخلى من العرب وننشئ على الأرض تماسكًا وتواصلاً يهوديين فى الجليل بأسره، فاستدعيت المخاتير اليهود الذين كانت لهم روابط بالقرى العربية المختلفة وطلبت منهم الهمس فى آذان بعض العرب بأن تعزيزات يهودية هائلة قد وصلت إلى الجليل وأنها ستخلى قرى الحولة وأن ينصحوا لهم وديًا بالفرار.. وانتشرت الشائعات.. وشمل الفرار عشرات الآلاف وحققت الحيلة أهدافها».

ولم يقتصر تخويف الفلسطينيين على ذلك، بل كانت خطة داليت تقضى بمهاجمة القرى والمدن العربية والاستيلاء عليها أو تدميرها بإطلاق وابل من الرصاص على سكانها وحملهم على الفرار منها خارج البلاد، حتى بنقلهم إلى خارج الحدود.

ويروى أحد الجنود الإسرائليين مثالاً لما كان يحدث قائلاً:

«فتح أحد الجنود الباب وأطلق النار من رشاش على رجل مسن وامرأة وطفل، وجمعوا العرب خارج البيوت وأوقفوهم تحت الشمس طوال النهار بلا ماء أو غذاء إلى أن سلموا أسلحتهم، وفى النهاية تم طردهم»[١].

٢ ـ رواية بينى موريس

لا شك فى أن كتاب الإسرائيلى بينى موريس ـ بعنوان «نشأة مشكلة اللاجئين»[٢] ـ يعد من أهم المراجع التى تروى ظروف طرد اللاجئين الفلسطينيين، وذلك بالرغم من خطأ النتيجة التى توصل إليها باعتباره ما حدث كان بسبب الحرب دون وجود خطة إسرائيلية تستهدف تعمد طردهم، وأن بعض القادة العسكريين تصرفوا من تلقاء أنفسهم.

ومن الغريب أن يتوصل بينى موريس إلى هذه النتيجة رغم ما ذكره فى كتابه عن وجود سياسة إسرائيلية مرسومة سلفًا للتخلص من أكبر عدد من الفلسطينيين فى الدولة اليهودية، إذ يذكر المؤلف فى كتابه: «إنه منذ ذلك الوقت ـ اقتراح لجنة بيل بتقسيم فلسطين ـ كانت المشكلة التى تشغل بال قيادة اليشوف ـ (الجالية اليهودية فى فلسطين) ـ هى مشكلة الأقلية العربية.. وكانت فكرة الترانسفير (طرد الفلسطينيين) هى أفضل الحلول عند غالبية هؤلاء القادة».

ويتحدث عن موقف بن جوريون قائلا: «كان يرى أن الحرب غيرت كل شىء، وأن ثمة قواعد جديدة أصبحت تنطبق، فالأرض يجب أن تحتل ويحتفظ بها والتغييرات السكانية يجب أن تجرى..».

كما يذكر فى موضع آخر: «كان كل شخص على مستوى صنع القرار العسكرى والسياسى يفهم أن الدولة اليهودية بدون أقلية عربية كبيرة الحجم سوف تكون أقوى وأقدر على الحياة حربيًا وسياسيًا. وأن اتجاه القادة العسكريين المحليين نحو دفع الفلسطينيين للهرب تزايد مع استمرار الحرب. كما أن الفظاعات اليهودية ـ مذابح الدوايمة وإيلبابون وجيش وصفصاف وغيرها ـ أسهمت كثيرًا فى خروجهم».

---

(١) نور الدين مصالحة: طرد الفلسطينيين.. مرجع سابق.

(٢) Benny Morris: The Birth of the Palestinian refugee problem, 1947 - 1979 (Cambridge University Press).

الواقع، أن التناقض الذى وقع فيه موريس فى هذا الشأن تناقض واضح بين المقدمات والنتيجة.

والثابت أن فكرة «الترانسفير» كانت دائمًا فى ذهن بن جوريون، وقد كتب إلى ابنه بذلك.

كما وضعت الصهيونية الخطط لطرد الفلسطينيين وأجرت مفاوضات مع بريطانيا لتنفيذ ذلك على نحو ما سبق بيانه.

٣ ـ المزاعم الإسرائيلية عن مسئولية القادة العرب

تحاول إسرائيل التنصل من المسئولية عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بادعاء أنهم غادروا البلاد استجابة لنداءات القادة العرب لهم بهدف إخلاء الطريق أمام القوات العربية الزاحفة.

وقد ثبت كذب هذا الادعاء، حيث قام البريطانى أرسكين تشيدلز بمراجعة شاملة لنشرات الاستماع للإذاعات العربية فى تلك الفترة ووجدها خالية تمامًا من أى نداءات من ذلك القبيل.

ومن ناحية أخرى، قام عدد من «المؤرخين الجدد الإسرائيليين» بدراسة وثائق الفترة المذكورة ومذكرات القادة العسكريين عن الأعوام من ١٩٤٧ حتى ١٩٤٩م، وأثبتوا أن إدارة تلك المعارك قد روعى فيها تنفيذ خطة داليت وغيرها من توجيهات بن جوريون.

ومن ذلك، أنه فى اجتماع ضم بن جوريون وإيجال آلون وإسحق رابين وعددًا من القادة العسكريين، وكانت قوات الهاجاناه على وشك مداهمة اللد والرملة، سأل إيجال آلون عما يجب عمله تجاه السكان البالغ عددهم حوالى ٧٠ ألف فلسطينى فأجابه بن جوريون دون تردد «جاريش أوتام» أى اطردوهم.

وعلى عكس المزاعم الإسرائيلية، ثبت أنه على امتداد شهرى مارس وإبريل ١٩٤٨م كانت إذاعات الهيئة العليا والدول العربية تحث سكان حيفا وغيرهم من الفلسطينيين على البقاء، ولكن موشيه كارمل قائد اللواء الذى يحمل اسمه أصدر أوامره باستخدام

مدافع الهاون لقصف الحشود العربية وسط المدينة وخاصة المعتصمين فى سوق وسط حيفا، وإطلاق النار عشوائيًا بهدف طرد العرب من المدينة.

هذا، وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٩٤ فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨م، والذى يقضى بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، إلا أن إسرائيل رفضت تنفيذ القرار رغم تأكيده سنويًا من قبل الأمم المتحدة.

٤ ـ تشريد الشعب الفلسطينى

تسببت إسرائيل فى تشريد الشعب الفلسطينى، سواء فى الضفة الغربية وقطاع غزة أو فى الدول العربية المجاورة وفى الدول الأخرى من العالم.

وتشير المصادر الفلسطينية إلى أن إجمالى عدد أفراد الشعب الفلسطينى فى عام ٢٠٠٠م يقدر بحوالى ٧,٧٦٠,٦٠٨ موزعين على النحو التالى[١]:

* قطاع غزة : ٨٣٧,٦٩٩
* الضفة الغربية : ١,٣٨٣,٤١٥
* إسرائيل : ٩١٩,٤٥٣
* الأردن : ٢,٥٩٦,٩٨٦
* لبنان : ٤٦٣,٠٦٧
* سوريا : ٤١٠,٥٩٩
* بقية العالم العربى : ٥٩٩,٣٨٩
* دول العالم الأخرى : ٥٥٠,٠٠٠

---

(١) The Center For Policy Analysis on Palestine :Facts and Figures about Palestine - (In formation Paper No1).

٥ـ فتح أبواب إسرائيل لهجرة كل يهود العالم

أصدرت إسرائيل فى ٥ يوليو ١٩٥٠م قانون العودة الذى ينص على أن من حق كل يهودى الهجرة إلى إسرائيل والإقامة فيها، وذلك فى حين أنها ترفض حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى بيوتهم وأملاكهم وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨م.

٦ـ الاستيلاء على أموال الشعب الفلسطينى وممتلكاته

استولت إسرائيل على الأموال والممتلكات التى خلفها اللاجئون الفلسطينيون وراءهم من أراض ومبان وآلات زراعية ومركبات وأرصدة فى البنوك فضلاً عن الدومين العام الذى يتمثل فى السكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات.. إلخ.

وقامت بإسكان اليهود المهاجرين فى المبانى التى تركها اللاجئون، ومكنتهم من وضع أيديهم على أراضيهم وأشجارهم.

وقد قامت لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة بتقدير أموال هؤلاء اللاجئين وممتلكاتهم على النحو التالى:

* إن ٨٠٪ من أراضى إسرائيل أملاك فلسطينية.
* أقيمت ٣٥٠ مستوطنة يهودية (من ٣٧٠) على أراضى الغائبين الفلسطينيين فى المدة من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٣م.
* تم إسكان $\frac{1}{3}$ المهاجرين اليهود الجدد فى المناطق العربية.
* خَلف اللاجئون الفلسطينيون وراءهم ٤٧٠ مدينة وقرية.

هذا، وقد أصدرت إسرائيل عدة تشريعات بشأن أملاك الغائبين ـ واعتبرت غائبًا كل من كان يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م (تاريخ صدور قرار التقسيم) مواطنًا أو رعية دولة عربية ـ أو مقيمًا فى إحدى هذه الدول فترة من الزمن ـ أو كان موجودًا فى فلسطين خارج المناطق التى تحتلها إسرائيل ـ أو فى أى مكان آخر غير مكان إقامته العادية.

وخول قانون أملاك الغائبين الصادر فى ١٤ مارس ١٩٥٠م القيم الإسرائيلى على أملاك الغائبين حق بيع هذه الممتلكات إلى سلطة التنمية، التى خولت بدورها حق بيعها وتأجيرها واستئجارها واستبدالها بشرط أن يكون نقل ملكيتها إلى دولة إسرائيل أو الصندوق القومى اليهودى.

وهكذا تمكنت إسرائيل من الاستيلاء على أملاك اللاجئين الفلسطينيين.

٧ـ اتفاقات الهدنة

بعد مفاوضات غير مباشرة عقدت فى رودس بين إسرائيل والدول العربية تحت إشراف رالف بانش مساعد سكرتير عام الأمم المتحدة، وقعت اتفاقات الهدنة بين كلٍّ من إسرائيل وكلٍّ من مصر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩م، ولبنان فى ٢٥ مارس ١٩٤٩م، والأردن فى ٣ إبريل ١٩٤٩م، وسوريا فى ٢٠ يوليو ١٩٤٩م.

تضمنت جميع الاتفاقات نصّا يتضمن أنه من المعترف به أنها قد عقدت لاعتبارات عسكرية بحتة لا لاعتبارات سياسية، وأنها لا تمس بحال حقوق أو مطالب أو مواقف أى من الأطراف، كما تضمنت نصوصها أن الاتفاقات عقدت بقصد تيسير الانتقال من حالة الهدنة الحالية إلى السلام الدائم فى فلسطين.

كان الموقف العربى من اتفاقات الهدنة يتفق مع أحكام القانون الدولى التى تعتبر أن الهدنة لا تنهى حالة الحرب القائمة بين الدولتين، والتى تجيز لها اتخاذ الإجراءات التى تتفق مع هذه الحالة بما فيها من عدم إقامة علاقات دبلوماسية أو سياسية أو اقتصادية وغيرها مع الدولة الأخرى ومقاطعتها إلى أن تنتقل العلاقات بينهما إلى حالة السلام.

وعلى العكس، كانت إسرائيل تدعى أن اتفاقات الهدنة مع الدول العربية لها وضع خاص مختلف، حيث وصفت بأنها اتفاقات هدنة دائمة، ومن ثم فليس من حق الدول العربية اتخاذ تلك المواقف تجاهها.

ومن الواضح أن الموقف العربى كان يتفق مع أحكام اتفاقات الهدنة ذاتها، حيث تنص صراحة على أن الهدف منها هو الانتقال من حالة الهدنة إلى حالة السلام الدائم،

وأن القول بخلاف ذلك يعنى تجميد الوضع وعدم التقدم نحو السلام، وهو ما أراده بن جوريون بالتمسك بالهدنة وعدم التجاوب مع مساعى السلام، مع العمل على تعزيز مركز إسرائيل سياسيًا وعسكريًا تحت غطاء اتفاقات الهدنة.

٨ـ معاملة إسرائيل للأقلية العربية

تضمنت وثيقة إعلان قيام دولة إسرائيل: «إننا ندعو أبناء الشعب العربى سكان دولة إسرائيل ـ رغم الحملات الدموية علينا منذ شهور ـ إلى المحافظة على السلام والقيام بنصيبهم فى إقامة الدولة على أساس المساواة التامة فى المواطنة والتمثيل المناسب فى جميع مؤسساتها المؤقتة والدائمة».

ومع ذلك، فقد عاملت إسرائيل العرب الفلسطينيين الذين بقوا فيها بعد حرب ١٩٤٨م (وكان عددهم حوالى ١٥٦ ألفًا) على أنهم جواسيس وطابور خامس للدول العربية، ومن ثم فرضت عليهم الأحكام العسكرية وأخضعتهم لنظام جائر جعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية، فوضعت القيود على تنقلهم وإقامتهم وعملهم، وتدخلت فى المناهج التعليمية فى مدارسهم وحرمتهم من حرية التعبير والعمل السياسى، ومارست التمييز الصارخ فى تخصيص ميزانيات البلديات العربية مقارنة بالإسرائيلية، وحرمتهم من تقديم الخدمات التى يتمتع بها الإسرائيليون، وارتكبت مذبحة كفر قاسم عام ١٩٥٦م، وطبقت بشأنهم القوانين التى وضعتها للاستيلاء على الأراضى كقانون الأراضى المهجورة وقانون أملاك الغائبين، الأمر الذى أدى إلى انتفاضتهم فى يوم الأرض عام ١٩٧٦م والذى يحتفلون به كل عام.

ولم تخفف إسرائيل بعض القيود على العرب المقيمين فيها إلا فى عام ١٩٦٦م عندما رفعت حالة الطوارئ بإلغاء لائحة ١٩٤٨م.

ويشارك عرب إسرائيل حاليًا فى الحياة السياسية، حيث إن لهم أحزابهم التى تطالب بالمساواة وبأن تكون إسرائيل دولة لكل مواطنيها، فى حين أن الاتجاه السائد فى إسرائيل هو أن تكون إسرائيل دولة يهودية خالصة، وتضيق الخناق على أحزابهم كما تدعو بعض الأحزاب الإسرائيلية إلى طردهم.

الفصل الثالث

النظام السياسى والدينى لدولة إسرائيل

١ ـ إعلان قيام الدولة

فى ١٤ مايو ١٩٤٨م أعلن بن جوريون قيام دولة إسرائيل، وقد تضمنت وثيقة إعلان الدولة ما يلى:

* الصلة التاريخية بين اليهود و«أرض إسرائيل».

* إعلان المؤتمر الصهيونى المنعقد عام ١٨٩٧م لحق اليهود فى تلك الأرض، واعتراف تصريح بلفور به، ومصادقة عصبة الأمم عليه بموجب صك الانتداب.

* إن الكارثة التى حلت باليهود أخيرًا (أى المحرقة النازية) أثبتت ضرورة حل مشكلة الشعب اليهودى.

* الاستناد إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧م (قرار التقسيم) بإقامة دولة يهودية.

* إقامة الحكومة المؤقتة للدولة ابتداء من ١٥ مايو ١٩٤٨م.

* إن الدولة مفتوحة الأبواب للهجرة اليهودية.

* استعداد دولة إسرائيل للتعاون مع الأمم المتحدة.

* دعوة أبناء الشعب العربى سكان إسرائيل إلى السلام والإسهام فى إقامة الدولة على أساس المساواة التامة فى المواطنة والتمثيل المناسب فى جميع مؤسساتها المؤقتة والدائمة.

* إن الدولة تمد يد السلام وحسن الجوار لجميع البلدان المجاورة وتدعوها إلى التعاون.

* تدعو الدولة الشعب اليهودى فى جميع مهاجره إلى التكاتف والالتفاف حول يهود إسرائيل فى الهجرة والبناء والكفاح لتحقيق تحرير إسرائيل.

٢ ـ النظام السياسى لإسرائيل

ليس لإسرائيل حتى اليوم دستور مكتوب، وإنما صدرت قوانين أساسية تحدد نظام الدولة. ويرجع الفشل فى وضع دستور مكتوب إلى الخلافات الدينية والحزبية بين المطالبين بدولة علمانية وبين الذين ينادون بنظام ثيوقراطى يقوم على أساس الدين. وهناك ما يسمى بالقوانين الأساسية التى أصدرها الكنيست ويتطلب تعديلها أغلبية خاصة بحيث تعتبر بمثابة قوانين دستورية (مثل قوانين الكنيست ـ والرئيس ـ والحكومة ـ والقضاء.. إلخ).

* **الكنيست:**

ـ يتكون من ١٢٠ عضواً ينتخبون على أساس القوائم الحزبية بشرط الحصول على حد أدنى من الأصوات، وتعتبر دولة إسرائيل دائرة انتخابية واحدة.

ـ هناك فئات ليس لها حق الترشيح لعضوية الكنيست هى: رئيس الدولة ـ القضاة ـ قضاة المحاكم الدينية ـ مراقب الدولة ـ رئيس الأركان العامة للجيش ـ شيوخ وقساوسة الديانات غير اليهودية ـ موظفو الحكومة ـ كبار رجال الجيش.

ـ مدة الكنيست أربعة أعوام.

ـ يضم الكنيست ٩ لجان.

ـ يمارس اختصاصات تشريعية ومالية وسياسية.

ـ ينتخب رئيس الدولة، ويوافق على تعيين الحكومة، ويقبل استقالتها واستقالة الوزراء، ويوافق على تعيين أعضاء المحكمة العليا.

*** رئيس الدولة :**

ـ ينتخبه الكنيست لمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة .

ـ سلطاته محدودة، فهو لا يملك حل الكنيست ولا ترؤس مجلس الوزراء أو الاعتراض على القوانين، وإنما يعين الحكومة (مع مراعاة نتائج الانتخابات) ويتسلم استقالتها أو استقالة الوزراء، كما أن له حق العفو عن السجناء أو تخفيض عقوباتهم، وهو الذى يعين الهيئات الدبلوماسية والقنصلية بناء على توصية وزير الخارجية، ويتسلم أوراق اعتماد السفراء الأجانب، ويوقع المعاهدات التى يوافق عليها الكنيست .

*** الحكومة :**

* يسند رئيس الدولة ـ بعد التشاور مع ممثلى الكتل فى الكنيست ـ مهمة تشكيل الحكومة إلى أحد أعضاء الكنيست . وعلى الأخير أن يبلغه خلال ٣ أيام باستعداده لتولى المهمة، ثم عليه أن يشكلها فى ظرف ٢١ يومًا، ويمكن للرئيس تمديد هذه المدة ٢١ يومًا أخرى .

* بعد تشكيل الحكومة، تمثل أمام الكنيست حيث تعلن الخطوط العامة لسياستها وتركيبتها وتوزيع الحقائب وتطلب منها الثقة . وبعد أن تنال الثقة تؤدى القسم .

* منذ قيام إسرائيل، لا يحصل حزب على الأغلبية المطلقة، ولذا تشكل حكومات ائتلافية .

* للوزير أن يعين له نائبًا من بين أعضاء الكنيست .

* تعمل الحكومة عن طريق اللجان الوزارية التى تقوم بتعيينها وتحدد صلاحيتها (الأمنية ـ الاقتصادية ـ التشريع . . إلخ) .

* تصدر تشريعات فرعية بشرط عدم تعارضها مع قوانين الكنيست، وتعد مشروعات القوانين لتقديمها إلى الكنيست .

* ينص قانون أساسى صادر عام ١٩٧٦م على أن الجيش يخضع للحكومة .

* الحكومة مسئولة أمام الكنيست مسئولية مشتركة كما أن الوزراء مسئولون أمامه مسئولية شخصية .

* تنهى الحكومة عملها فى حالات : إجراء انتخابات للكنيست ـ حجب الثقة بها ـ استقالة رئيس الحكومة أو وفاته .

* مقرها مدينة القدس .

● مراقب الدولة :

* يعين رئيس الدولة مراقب الدولة ، بناء على توجيه الكنيست .

* يتولى مراقبة العمل فى مجال الاقتصاد المالى وإدارته وإدارة الممتلكات ومؤسسات الدولة والمحليات ومشاريعها . . إلخ .

* يكون مسئولاً أمام الكنيست وحده ، ويتمتع بالاستقلال فى أداء مهمته .

● القضاء :

* محكمة العدل العليا : تتولى الحفاظ على حقوق المواطنين أمام السلطة ، وتتمتع بصلاحيات واسعة ، وتتدخل فى مواضيع سياسية ، وتجعلها صلاحياتها متحررة من الضغوط السياسية . ويوافق الكنيست على تعيين أعضائها .

* المستشار القضائى للحكومة : يتولى المسئولية عن التشريع من قبل الحكومة ـ والمسئولية عن الاستشارات القانونية للحكومة ومؤسساتها وتفسير القوانين وتطبيقها ـ وتمثيل الحكومة أمام محكمة العدل العليا .

* جهاز المحاكم : وهى من ٣ مراتب : محاكم الصلح ـ المحاكم المركزية ـ المحكمة العليا .

٣ ـ الدولة والدين

تقدم أن الصهيونية حركة علمانية وأن زعماءها كانوا لا يؤمنون بالتعاليم التوراتية والتلمودية ولا يحترمون الشعائر الدينية ، ولكنها اتخذت من الدين سبيلاً لدعم الفكرة الصهيونية ولضمان تأييد اليهود فى العالم للحركة .

وكان مؤسس دولة إسرائيل ، داڤيد بن جوريون ، من هؤلاء الزعماء الصهاينة غير المتدينين ويرى أن «على اليهودى ألا ينتظر التدخل الإلهى لتحديد مصيره ، بل عليه أن

يلجأ إلى الوسائل العادية كالفانتوم والنابالم»، ويقول عن المتدينين والحاخامات: «إنه لو تركت حياة اليهود للحاخامات لظلوا حتى الآن كلابًا ضالة فى كل مكان يضربهم الناس بالأقدام. . ويحتمى اليهود فى كل مكان بأحلام العودة إلى أرض الميعاد والأجداد وانتظار المسيح الذى سيهبط عليهم من السماء لينقذهم، ويقوم لهم بكل العمل، بينما هم يصلون ويبكون».

ومع ذلك، فقد كان بن جوريون يدرك أهمية العامل الدينى لدعم الصهيونية والدولة، ومن ثم عقد مع حركة «أجودات إسرائيل» ما يعرف باتفاقية الوضع الراهن فى ١٩ يونيو عام ١٩٤٧م، فى شكل رسالة موجهة من المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية إلى تلك الحركة، يتعهد فيها بالاستجابة إلى بعض طلبات المتدينين على النحو التالى:

* أن يكون يوم السبت يوم راحة للدولة اليهودية.

* اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الطعام الكوشر فى كل مطبخ رسمى مخصص لليهود.

* يبذل المجلس التنفيذى كل الجهود لتلبية المطالب الدينية الأرثوذكسية فيما يتعلق بالأحوال الشخصية.

* ضمان استقلال كامل لكل التيارات فى مجال التعليم، مع تحديد الدولة حدًا أدنى من حصص التعليم الإلزامى واللغة العبرية والرياضيات والتاريخ. . إلخ.

وقد حقق اتفاق الوضع الراهن حدًا أدنى من التعايش بين الجانبين العلمانى والدينى، ومهد لقيام الحكومات الائتلافية بين الأحزاب السياسية والدينية.

ولا تزال اتفاقية الوضع الراهن تنظم العلاقات بين الدولة والأحزاب والمؤسسات الدينية، وإن كانت إسرائيل قد أصدرت عددًا من القوانين لإخضاع هذه المؤسسات لسيطرة الدولة من خلال وزارة الشئون الدينية وغيرها.

ويمكن إجمال العلاقة بين الدولة والدين فى إسرائيل فى توزيع المهام على النحو التالى:

* ينظر القضاء الدينى، عن طريق الحاخامية الرئيسية والمحاكم الدينية المختلفة فى قضايا الزواج والطلاق الخاصة باليهود.

* فى قضايا الأحوال الشخصية الأخرى يتم الالتزام بأحكام الشريعة اليهودية أمام المحاكم المدنية أو المحاكم الدينية إذا ارتضى كل أطرافها ذلك.

* تعتبر الحاخامية الرئيسية أعلى سلطة دينية، وهى من مؤسسات الدولة، وتقوم على شئون العلاقة بين الدين والدولة.

* للجيش حاخامية عسكرية، تحافظ على التعاليم الدينية فى صفوفه.

* تتولى وزارة الشئون الدينية تنظيم العلاقة بين الدولة والدين.

* توجد مجالس محلية دينية.

* تسيطر الدولة على التيار التعليمى الدينى الرسمى التابع للصهيونية الدينية، وعلى دور العبادة والمعابد والكيبوتزات الدينية[1].

ومع ذلك، فلا تزال الخلافات قائمة بين الدينيين والعلمانيين وبين التيارات الدينية فيما بينها بالنسبة لمسائل عديدة، الأمر الذى يؤدى إلى نشوب الأزمات والمصادمات من وقت لآخر.

ومن أهم هذه المسائل الخلافية: وضع الدستور والمبادئ التى يتضمنها، الأمر الذى أدى إلى عدم التمكن من وضع دستور مكتوب حتى اليوم ـ مسألة من هو اليهودى (حيث تتمسك الأرثوذكسية بأنه من يولد من أم يهودية) ـ حرمة السبت ـ التعليم ـ الخدمة العسكرية، (حيث يعفى بعض المتدينين من هذه الخدمة أو يؤجل قيام بعضهم بها) الأحكام الدينية الخاصة بالمرأة ـ الزواج المختلط ـ الأطعمة والذبائح ـ تشريح الجثث وزراعة الأعضاء.

والمذهب الدينى السائد فى إسرائيل هو المذهب الأرثوذكسى، ويتخذ مواقف متشددة تجاه المشاكل المشار إليها. وقد نظرت المحكمة العليا بعض هذه القضايا، ومنها على سبيل المثال: رفض وزارة الداخلية تسجيل طفلين لضابط يهودى يدعى بنيامين شاليب، لأنه أنجبهما من أم مسيحية، وقررت المحكمة تسجيل الطفلين كيهوديين، وكذا قضية الراهب دانيال اليهودى الذى اعتنق المسيحية، ثم هاجر إلى إسرائيل وطلب اعتباره يهوديًا، ولكن رفض طلبه وقرر القضاء أن المرتد عن دينه لا يحق له أن يكون يهوديًا.

(١) عبد الفتاح محمد ماضى: الدين والسياسة فى إسرائيل (مكتبة مدبولى).

ومن ناحية أخرى، ترفض الحاخامية الإسرائيلية الاعتراف بالزيجات التى تعقدها اليهودية الإصلاحية[1].

٤ ـ دور الأحزاب الدينية

سبقت الإشارة إلى أن النظام السياسى الإسرائيلى يجعل من الصعب حصول حزب واحد على الأغلبية المطلقة، ومن ثم فإن جميع الوزارات كانت ائتلافية.

ومن هنا كانت أهمية الأحزاب الدينية، حيث تسعى الحكومات إلى إشراكها فى الحكم، الأمر الذى يجعلها تتفاوض معها على برنامج مشترك يلبى طلبات الأحزاب الدينية (وهى عادة زيادة الإعانات المقررة للمدارس الدينية).

وبطبيعة الحال، يكون لهذه الأحزاب تأثيرها على توجهات الحكومة وهى فى العادة توجهات يمينية تدعو لعدم التنازل عن الأراضى العربية المحتلة. فحزب المفدال مثلاً يدعو إلى عدم التنازل عن أرض إسرائيل التاريخية وبقاء القدس موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل.

وحزب شاس يتبنى الموقف نفسه مع شىء من الاعتدال (حيث يشير برنامجه إلى الاحتياجات الأمنية لإسرائيل مع مراعاة ضرورة انقاذ حياة الإنسان) ويرفض حزب ممام إقامة دولة فلسطينية.

٥ ـ الأحزاب السياسية

يتسم النظام الحزبى الإسرائيلى بكثرة الأحزاب وكثرة انشقاقاتها واندماجاتها وتأثرها بالاعتبارات الأيديولوچية.

وقد ظل حزب العمل يسيطر على الحياة السياسية منذ إنشاء إسرائيل إلى أن فاز تجمع الليكود اليمينى بزعامة مناحيم بيجن الحكم عام ١٩٧٧م. وأخذ حزب العمل فى التدهور وخاصة منذ حرب ١٩٧٣م، وبدأ الرأى العام الإسرائيلى يتجه نحو اليمين منذ اغتيال إسحق رابين.

---

(١) عبد الفتاح محمد ماضى: المرجع السابق.

وفى انتخابات الكنيست الأخيرة عام ٢٠٠٦م فاز حزب كاديما (يمين وسط) بـ ٢٩ مقعدًا، وحزب العمل (يسار) بـ ١٩ مقعدًا، فى حين حصل الليكود (يمين) على ١٢ مقعدًا، وإسرائيل بيتنا (يمين متطرف) (على ١١ مقعدًا)، وشاس (دينى) على ١٢ مقعدًا، والمتقاعدون على ٧ مقاعد.

وشكلت الحكومة من ائتلاف بين الأحزاب المذكورة.

أما عن مواقف اليمين واليسار بشأن الأراضى العربية المحتلة، فتعكسها برامج الأحزاب فى المعركة الانتخابية لهذه الانتخابات، فحزب العمل يطالب بإقامة دولتين للشعبين الإسرائيلى والفلسطينى يتم رسم حدودهما من خلال التفاوض مع الأطراف، وضم الكتل الاستيطانية الكبرى لدولة إسرائيل.

وحزب الليكود يرى عدم السماح بإقامة دولة عربية فلسطينية غرب نهر الأردن، مع منح الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا وليس دولة مستقلة ذات سيادة، وعلى أن يكون نهر الأردن هو الحدود الدائمة لدولة إسرائيل.

وأما حزب إسرائيل بيتنا ـ اليمينى القومى ـ فمن أهم مبادئ برنامجه تبادل إسرائيل والفلسطينيين المناطق، بحيث يكون الخط الأخضر هو أساس التبادل، وإجراء مبادلات إقليمية وسكانية بين الجانبين.

وأخيرًا ـ فإن حزب كاديميا (حزب الأغلبية)، فيدعو لإقامة دولتين قوميتين، وعدم السماح بعودة أى لاجئ فلسطينى إلى إسرائيل، وأن يكون تحديد حدود إسرائيل فى إطار التسوية الدائمة قائمًا على أساس ضم مناطق مطلوبة لأمن إسرائيل، وضم الأماكن المقدسة الهامة للدين اليهودى، وضم الكتل الاستيطانية الكبرى[1].

***

(١) انتخابات الكنيست السابعة عشرة: تحرير د. عمد جاد (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام).

الفصل الرابع

الجدار الحديدى

١ ـ بن جوريون .. النبى المسلح

كانت نتائج حرب ١٩٤٨م مما لا يمكن للعرب احتماله، سواء خطوط الهدنة التى كرست الانتصارات العسكرية لإسرائيل، وترتب عليها قطع الاتصال البرى بين الدول العربية بل وتقسيم المدن والقرى بين الجانبين، أو مشكلة ٧٥٠ ألف لاجئ فلسطينى كانوا ـ كما كانت الدول العربية ـ يرون من الطبيعى أن يعودوا إلى بيوتهم بعد انتهاء القتال وتوقيع اتفاقات الهدنة.

وقد كان أمل العرب أن تصحح الأمم المتحدة ـ التى تحملت مسئولية النزاع وأصدرت قرار تقسيم فلسطين ـ تلك الأوضاع، ومن ثم تعاونت دول الجامعة العربية مع لجنة التوفيق التى أنشأتها المنظمة الدولية ودخلت فى مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل بهدف حل مشاكل الحدود واللاجئين والقدس.

ومن ناحية أخرى، بدأت بعض الدول العربية تجرى الاتصالات السرية مع إسرائيل بقصد التوصل معها إلى حلول لتلك المشاكل. فقد واصل الملك عبدالله ملك الأردن اتصالاته مع الدولة العبرية بهدف الانتقال من حالة الهدنة إلى السلام الدائم، وتطرقت المفاوضات السرية بين الجانبين إلى تعديل خطوط الهدنة وإعطاء الأردن ممرًا إلى البحر وتناولت مشكلة القدس وغيرها وعقد ميثاق عدم الاعتداء بين البلدين، وقطعت شوطًا كبيرًا ولكنها توقفت، بسبب التفتت الإسرائيلى والانتقادات العربية.

كما أجرى الملك فاروق ـ ملك مصر ـ اتصالات سرية فى باريس بين مندوبه كمال رياض وبين إلياهو ساسون مدير إدارة الشرق الأوسط بالخارجية الإسرائيلية، وكان فاروق يعرض الاعتراف الفعلى بإسرائيل مقابل تنازلها لمصر عن جزء من النقب.

أما سوريا، فقد طرح رئيسها حسنى الزعيم مبادرة هامة إذ عرض الدخول فى مفاوضات سلام دائم مع إسرائيل على أساس إجراء تعديلات على خطوط الهدنة وقبول سوريا توطين ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطينى فيها.

وبالرغم من ذلك، وخلافا لما أشاعته إسرائيل عن رغبتها فى السلام وتعنت العرب، فقد كان داڤيد بن جوريون يرى المحافظة على الوضع الراهن الذى أقامته اتفاقات الهدنة وأن عامل الوقت فى صالح إسرائيل فى حين أن الدخول فى مفاوضات سلام دائم مع الدول العربية من شأنه أن يضطر الدولة العبرية إلى تقديم التنازلات سواء بالنسبة للحدود أو اللاجئين أو غيرهما.

ويذكر آڤى شلايم فى كتابه: «الجدار الحديدى» أن بن جوريون أوضح سياسته تلك فى اجتماع لمجلس وزرائه يوم ٢٩ مايو ١٩٤٩م، حيث قال: «إن عدم التوصل إلى سلام رسمى مع العرب لا يعد كارثة كبرى، ففى كافة المسائل يعمل الوقت لصالح إسرائيل: سواء بالنسبة للحدود أو اللاجئين أو القدس. ففى المقام الأول، فإنه مع مضى الوقت سيتعود العالم على الحدود الحالية لإسرائيل وينسى حدود الأمم المتحدة وفكرتها عن الدولة الفلسطينية المستقلة. وكذلك بالنسبة للاجئين الفلسطينيين سوف يستمر تحسن موقف إسرائيل بالرغم من الضغط المعنوى من قبل الأمم المتحدة لقبول عودتهم. كما أنه بالنسبة للقدس، فإن الناس آخذون فى الاعتياد على الوضع القائم، وقد بدءوا يرون مدى سخافة فكرة إقامة نظام دولى للمدينة»[١].

كان من الواضح أن النصر السهل الذى حققته القوات الإسرائيلية على جيوش خمس دول عربية قد أثار مطامع بن جوريون فى استغلال الضعف العربى، كما أن تخاذل الأمم المتحدة والدول الكبرى قد شجعه على التشدد ورفض تقديم أى تنازلات عن المكاسب الكبرى التى حققتها إسرائيل فى الحرب.

---

(١) Avi Shlaim: The Iron Wall (Norton and Company) - p. 51.

لم يكن قد مضى سوى عامين على قرار التقسيم الذى بذلت الصهيونية ـ بمساعدة الولايات المتحدة ـ أقصى الجهود لاستصداره، والذى قبلته بما ينص عليه من حدود للدولة اليهودية (٤, ٥٦٪ من مساحة فلسطين) ومن وجود أقلية عربية كبيرة فى تلك الدولة (٤٩٧ ألف عربى مقابل ٤٩٨ ألف يهودى).

وقد اختلف الوضع كثيراً، وتغلبت على بن جوريون المطامع الصهيونية، حيث تم إفراغ فلسطين من الغالبية العظمى لسكانها العرب، ووسعت «الدولة اليهودية» من رقعتها، ومن ثم أصبحت الظروف متاحة لفتح أبواب البلاد للمهاجرين اليهود من كافة أنحاء العالم وتوطينهم فى الأراضى والمبانى التى خلفها اللاجئون الفلسطينيون وراءهم.

وهكذا اختار بن جوريون الطريق الذى تسير فيه إسرائيل طريق الردع والإرهاب بالقوة المسلحة، بدلاً من انتهاج سياسة معتدلة من أجل التعايش السلمى مع جاراتها العربية متناسيًا أن على إسرائيل العيش داخل محيط عربى شامل.

ويذكر آفى شلايم ـ فى كتابه المشار إليه ـ «أن بن جوريون كان قليل المعرفة ـ إلى درجة تثير الدهشة ـ بالتاريخ والثقافة العربيين، ولم تكن العربية من بين اللغات الاثنتى عشرة التى يتحدث بها. وكانت تجربته فى الاتصال المباشر بالعرب العاديين محدودة ولا توحى بالثقة فيهم أو محبتهم. كما كانت الصورة التى يحملها لهم أنهم بدائيون وعدوانيون وأعداء متطرفون لا يفهمون إلا لغة القوة».

٢ ـ سياسة الردع والإرهاب

لم يكن بن جوريون هو وحده الذى ركبه غرور القوة، بل إنه كان يرأس مدرسة تؤمن بأفكار جابوتنسكى عن إقامة جدار حديدى لترويع العرب وحملهم على قبول المشروع الصهيونى.

فقد كان هناك موشى ديان الذى كان يرى ضرورة إبقاء الشعب الإسرائيلى فى أجواء الحرب حتى يكون فى حالة استعداد دائم، وكان يتقدم بمقترحاته العدوانية الواحد تلو الآخر من أجل التوسع، فهو يقترح على القيادة السياسية غزو الضفة الغربية

وجعل نهر الأردن الحد الشرقى الطبيعى لإسرائيل ، كما يقترح استيلاء إسرائيل على المناطق المنزوعة السلاح على الحدود مع سوريا ويطرح على شاريت (رئيس الوزراء) إرسال سفينة لاقتحام خليج العقبة بالقوة حتى لو أدى ذلك إلى نشوب الحرب مع مصر .

كما كما هناك بنحاس لاڤون الذى تولى منصب وزير الدفاع والذى كانت له خططه العدوانية التى يخفيها عن شاريت (ولاڤون هو صاحب فضيحة شبكة الجاسوسية والإرهاب فى مصر والتى نشير إليها فيما بعد) . ويبدو أن شاريت كان عنصر الاعتدال نسبيًا فى مواجهة ديان ولاڤون وغيرهما ممن كانوا يدعون إلى توسع إسرائيل والدخول فى حروب مع العرب ، ويؤيدون سياسة بن جوريون القائمة على أساس استخدام أقصى درجات القوة المسلحة لردع العرب وترويعهم ، وخاصة بالانتقام ضد أية عمليات تسلل أو هجمات بمد خطوط الهدنة .

وكانت عمليات التسلل عبر تلك الخطوط من الأمور الطبيعية التى نتجت عن حرب ١٩٤٨ واتفاقات الهدنة وما ترتب عليهما من استيلاء إسرائيل على منازل ومزارع وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين ، حيث كان اللاجئون الفلسطينيون إلى الدول العربية المجاورة يخترقون تلك الخطوط لأسباب اجتماعية أو اقتصادية ، سواء للاتصال بأسرهم أو أصدقائهم أو لمحاولة الاستيلاء على محاصليهم الزراعية أو استعادة بعض المنقولات التى تركوها وراءهم . كما كان يحدث أن يحاول بعضهم الانتقام لطردهم .

وقد بذلت الدول العربية أقصى الجهود لمنع عمليات التسلل .

وكانت الردود الإسرائيلية على أى تسلل عبر خطوط الهدنة بالغة القسوة ولا تتناسب البتة مع ما قد توقعه بعض العمليات من ضحايا أو خسائر على الجانب الإسرائيلى .

ارتكاب عشرات المذابح

شهدت الفترة من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٦م عشرات المذابح التى ارتكبتها القوات الإسرائيلية (يذكر سامى هداوى فى كتابه «الحصاد المر» أن الاعتداءات بلغت ٣١ اعتداء

فى الفترة من ١٩٥١ حتى ١٩٦٧م)، ويكفى أن نشير هنا إلى عدد من تلك المذابح[١]:

● مذبحة قبية: (١٤ - ١٥/ ١٠/ ١٩٥٣م)

فى الساعة ٧,٣٠ مساء يوم ١٤ أكتوبر ١٩٥٣م، تحركت قوة عسكرية إسرائيلية تقدر بحوالى ٦٠٠ جندى نحو القرية (التى تبعد كيلو مترين عن خطوط الهدنة الأردنية/ الإسرائيلية) وفتحت نيران المدفعية على القرية ووضعت الألغام والمتفجرات حول بعض منازلها، واستمر العدوان حتى الساعة الرابعة من صباح الغد، وقد نجم عن هذا الاعتداء استشهاد ٦٧ من سكانها ـ رجالاً ونساءً وأطفالاً ـ وجرح عدد كبير، وتدمير ٥٦ منزلاً، وقد أدان مجلس الأمن الاعتداء الإسرائيلى بقراره رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٨م.

● مذبحة نحالين: (٢٨/ ٣/ ١٩٥٤م)

اجتازت قوة من ٣٠٠ جندى خطوط الهدنة وتوغلت مسافة ٤ كم فى أرض الضفة الغربية وشنت عدوانها على قرية نحالين فأسقطت ١١ شهيدًا و١٤ جريحًا، وثبتت الألغام فى بيوت القرية ومسجدها.

● مذبحة غزة: (٢٨/ ٢/ ١٩٥٥م)

توغلت قوة إسرائيلية فى قطاع غزة وقامت بنسف محطة السكك الحديدية وبث الألغام والاعتداء على القوات المصرية، فأسقطت ٣٩ شهيدًا و٣٣ جريحًا.

وقد كان لهذه الغارة آثار بعيدة على مواقف مصر، حيث أظهرت ضعف تسلح الجيش المصرى فعقدت صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية، وتتابعت التطورات على نحو ما سبنينه فيما بعد.

● مذبحة خان يونس: (عام ١٩٥٥م)

شنت القوات الإسرائيلية على البلدة غارتين، الأولى فجر ٣٠/ ٥/ ١٩٥٥م وكانت حصيلتها ٢٠ شهيدًا و٢٠ جريحًا، والثانية مساء ٣١/ ٨/ ١٩٥٥م وأوقعت ٤٦ شهيدًا و٥٠ جريحًا.

● مذبحة قلقيلية: (١٠/ ١٠/ ١٩٥٦م)

هاجمت قوة إسرائيلية القرية التى تقع فى الضفة الغربية، واستخدمت المدفعية

(١) Sami Haddawi: Bitter Harvest (Olive Branch Press).

والطائرات وقامت بإطلاق النار عشوائيًا وتدمير المنازل. وكانت حصيلة العدوان ٧٠ شهيدًا و٦٠ جريحًا.

● مذبحة كفر قاسم: (٢٩/ ١٠/ ١٩٥٦م)

وقعت المذبحة عقب العدوان الثلاثى على مصر، وفرضت القوات الإسرائيلية منع التجول على السكان، وارتكبت مذبحة أسقطت ٤٣ قتيلاً، وهدمت المنازل. وكان هدف إسرائيل هو دفع عرب المثلث إلى الرحيل.

٣ـ الاستيلاء على المناطق منزوعة السلاح

كانت اتفاقات الهدنة تتضمن إنشاء مناطق منزوعة السلاح بين إسرائيل وكلٍّ من مصر وسوريا والأردن، ومناطق لا تخضع لسيادة أحد No Mans Land فى الأردن.

وقد ادعت إسرائيل أن المناطق المذكورة تخضع لسيادتها، وأن القيد الوحيد عليها هو منع إدخال أسلحة فيها.

وفى سبتمبر ١٩٥٥م، قامت إسرائيل بالاستيلاء على العوجة فى سيناء، والتى كانت مقرًا للجنة الهدنة المشتركة، وطردت السكان ورجال الأمم المتحدة منها.

وقد كان موقف إسرائيل تجاه المناطق المنزوعة السلاح التى تضمنتها اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية سببًا فى التوتر والاشتباكات المسلحة المستمرة بين الجانبين. فقد ادعت إسرائيل السيادة على تلك المناطق، وعملت على الاستيلاء عليها وخاصة لتنفيذ مشروعاتها لتجفيف بحيرة الحولة وتحويل مجرى نهر الأردن، فلجأت إلى طرد المزارعين السوريين وإقامة المستوطنات واحتلال بلدة الحمة. وقد أدانت لجنة الهدنة المشتركة المواقف الإسرائيلية، كما أدان مجلس الأمن الاعتداء الإسرائيلى على بلدة الحمة. وظل التوتر والمصادمات المسلحة بين الجانبين وتصاعد الصراع بينهما بسبب تنفيذ إسرائيل لمشروع تحويل مجرى نهر الأردن وقيامها بتدمير أعمال المشروع العربى للاستفادة من مياه النهر والتى كانت فى الأراضى السورية.

٤ ـ إقامة ميناء إيلات

أجازت اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية ـ الموقعة فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩م ـ لإسرائيل الاحتفاظ بالأراضى التى استولت عليها بانتهاكها الهدنة الثانية التى عقدت فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٨م، ولكن لم تعط لإسرائيل الحق إلا فى نصف المسافة إلى خليج العقبة، وقد أوضح ذلك الملحق الثانى لاتفاقية الهدنة، أى أن إسرائيل كانت مستبعدة من الوصول إلى خليج العقبة.

وفى ١٠ مارس ١٩٤٩م، أى بعد ١٣ يومًا من توقيع اتفاقية الهدنة، شنت القوات الإسرائيلية هجومًا على منطقة جنوب النقب حتى وصلت إلى الخليج المذكور، واستولت على قرية أم رشرش العربية وطردت سكانها، واستولت على أراضيهم وشيدت فيها ميناء إيلات.

وهكذا فرضت إسرائيل لنفسها وجودًا على خليج العقبة نتيجة انتهاكها الصارخ لاتفاقية الهدنة مع مصر.

ولم تعترف مصر وبقية الدول العربية بهذا الوجود غير المشروع على الخليج، والذى ليس من شأنه إعطاء إسرائيل حق الملاحة فيه، معتبرة أنه خليج عربى تاريخى.

وظل النزاع العربى الإسرائيلى، فى هذا الشأن، قائمًا، وكان سببًا فى حربى عام ١٩٥٦ و١٩٦٧م بين مصر وإسرائيل.

٥ ـ إفشال مساعى الأمم المتحدة

بالرغم من أن إنشاء دولة إسرائيل قد تم بقرار من الأمم المتحدة، فإن هذه الدولة قد دأبت منذ قيامها على مخالفة قرارات المنظمة الدولية وإفشال كافة مساعيها لتحقيق السلام. وقد قامت منظمة ليحى الإرهابية باغتيال وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت.

وكانت الأمم المتحدة قد أنشأت «لجنة التوفيق» بهدف تسوية النزاع بين الجانبين العربى والإسرائيلى. وقد سبقت الإشارة إلى أن اللجنة توصلت لاتفاق بين وفود الطرفين على التفاوض على أساس قرارى الأمم المتحدة رقم ١٨١ بشأن التقسيم و١٩٤

بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم. وقد وافق الوفد الإسرائيلى على بروتوكول لوزان المتضمن ذلك، وصدر قرار الأمم المتحدة بقبول عضوية إسرائيل على هذا الأساس، ومع ذلك لم تنفذ هذه الدولة القرارين المذكورين حتى اليوم.

ومن ناحية أخرى، رفض بن جوريون تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن تدويل منطقة القدس، وقام بنقل الكنيست والوزارات إليها معلنًا اتخاذ المدينة عاصمة لإسرائيل.

كما اتخذت إسرائيل مواقف متشددة فى إطار جان الهدنة المشتركة التى أنشأتها اتفاقات الهدنة، ولم تعر إدانات تلك اللجان لانتهاكاتها أحكام الاتفاقات المذكورة أى اهتمام.

وهكذا اتخذت دولة إسرائيل، منذ نشأتها موقف الاستهانة بمنظمة الأمم المتحدة وضربت بجميع قراراتها عرض الحائط، بل وعملت ـ بالتواطؤ مع الولايات المتحدة ـ على إخراج النزاع العربى الإسرائيلى من إطار المنظمة الدولية بقصد التهرب من الالتزامات التى يفرضها القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة، ومحاولة التوصل لتسويات خارج هذا الإطار القانونى.

* * *

الفصل الخامس

تطورات الموقف بين إسرائيل ومصر

١ ـ موقف مصر من القضية الفلسطينية

ظلت مصر منشغلة بقضيتها الوطنية المتمثلة فى إجلاء القوات البريطانية المحتلة عن الأراضى المصرية والتمسك بوحدة مصر والسودان، فلم تول اهتمامها بالقضية الفلسطينية إلا فى وقت متأخر، حيث شاركت فى مؤتمر القدس، فى ديسمبر ١٩٣١م، وهو المؤتمر الذى دعا إليه الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين للنظر فى انتهاك الصهيونية لنظام حائط البراق، حيث وضع اليهود ستائر ومقاعد أمامه خلافًا للنظام السائد الذى لا يسمح لهم بأكثر من التعبد أمامه[١].

ولما قامت الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦م، أبدت مصر تعاطفها معها، وعبر الرأى العام المصرى عن مساندته للحقوق الفلسطينية ورفضه للمشروع الصهيونى، وشاركت مصر فى مؤتمر لندن عامى ١٩٤٦ و١٩٤٧م ـ بناء على دعوة بريطانيا ـ وهو المؤتمر الذى فشل فى التوصل لتسوية مقبولة للعرب واليهود.

---

(١) أدى خرق اليهود للنظام السائد إلى نشوب ثورة البراق فى أغسطس ١٩٢٩م، الأمر الذى حمل عصبة الأمم على تشكيل لجنة تحقيق دولية ـ من سويدى وهولندى وتشاوى ـ وقدمت اللجنة تقريرها عام ١٩٣٠م متضمنا تأكيد حق ملكية الأوقاف الإسلامية للحائط، وأن النظام السائد هو السماح لليهود بزيارة الحائط دون وضع مقاعد أو مناضد وستائر.

وقد حاولت المنظمة الصهيونية إقناع الحكومات المصرية بتأييد تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، حيث أجرى إلياهو ساسون مدير الدائرة العربية بالوكالة اليهودية اتصالات مع إسماعيل صدقى وغيره محاولاً إقناعهم بعدم مساندة العرب الفلسطينيين مقابل وقوف الصهيونية إلى جانب المطالب الوطنية المصرية وقبول إقامة قاعدة بريطانية فى فلسطين لتسهيل جلاء القوات البريطانية عن مصر.

وكانت حكومة النقراشى لا ترغب فى الدخول فى حرب فى فلسطين بسبب عدم استعداد الجيش المصرى ولوجود القوات البريطانية فى منطقة القناة، ولكنها قررت فى وقت متأخر المشاركة مع بقية الدول العربية فى الحرب، خاصة مع تصاعد المدّ القومى لدى الرأى العام المصرى تأييدًا لشعب فلسطين، وتطوع أعداد من المصريين فى القتال الدائر فى فلسطين منذ قرار التقسيم.

وكان الملك فاروق قد دعا الملوك والرؤساء العرب إلى مؤتمر أنشاص فى مايو ١٩٤٦م، حيث عبر المؤتمرون عن خطورة الصهيونية، وطالبوا بضرورة وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومنع تسرب الأراضى العربية إلى اليهود، وقرروا العمل على استقلال فلسطين ومساعدة الفلسطينيين. (كما عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعًا فى بلودان فى يونيو ١٩٤٦م على إثر نشر تحقيق لجنة التحقيق البريطانية الأمريكية، قرر فيه رفض توصيات اللجنة [بقبول مائة ألف مهاجر يهودى إلى فلسطين فى الحال ـ بناء على ضغط الولايات المتحدة] ورفض أى شكل من أشكال التقسيم ومقاطعة المؤسسات الاقتصادية الصهيونية).

وقد تدخلت مصر بقواتها فى فلسطين فى مايو ١٩٤٨م، وأحرزت انتصارات عسكرية على القوات اليهودية، بالرغم من عدم تناسب عدد القوات المصرية مع اليهودية وعدم وجود إستراتيجية عربية موحدة وانعدام التعاون والتنسيق بين قوات الدول العربية، ولكن إسرائيل استفادت من حالة الهدنة التى فرضها مجلس الأمن بتلقيها كميات كبيرة من الأسلحة التشيكوسلوفاكية وإعادة تنظيم قواتها، وانتهت الحرب بهزيمة العرب. ووقعت مصر اتفاقية الهدنة مع إسرائيل، والتى تضمنت وضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية.

وساندت مصر إقامة حكومة عموم فلسطين برئاسة الحاج أمين الحسينى (ثم أحمد حلمى).

وقد كان لهزيمة القوات العربية آثارها فى تطور الأوضاع الداخلية فى مصر وغيرها من الدول العربية، حيث وقعت الانقلابات فى سوريا، وقامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م فى مصر لتغيير نظم الحكم القائمة.

وفى السنوات الأولى للثورة المصرية، وجه مجلس قيادة الثورة اهتمامه للشئون الداخلية وتحرير مصر من الاحتلال البريطانى، وأدلى رجال الثورة بتصريحات تدل على عدم وجود خطط لديهم تجاه إسرائيل. وفى ١٨ أغسطس ١٩٥٢م، أدلى بن جوريون أمام الكنيست بخطاب عبر فيه عن الأمل فى إقامة السلام والتعاون مع الثورة المصرية.

٢ ـ الاتصالات السرية بين إسرائيل والثورة المصرية

بالرغم من الموقف الذى اتخذه داڤيد بن جوريون عقب توقيع اتفاقات الهدنة من الحفاظ على الوضع الراهن المتمثل فى تلك الاتفاقات بهدف تفادى اضطرار إسرائيل إلى تقديم التنازلات للدول العربية حول الحدود واللاجئين والقدس، وبالرغم من مواصلة إسرائيل المفاوضات مع الأردن، فقد كانت أنظار رئيس الحكومة الإسرائيلية موجهة صوب مصر.

ففى اجتماع مجلس الوزراء فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٩م (السابق الإشارة إليه) ذكر بن جوريون: «إن مصر هى الدولة الوحيدة من بين البلاد العربية التى تشكل دولة حقيقية، إنها دولة كبيرة، وإذا تمكنا من عقد السلام معها فإن ذلك يعد فوزاً عظيماً لنا».

ويروى آفى شلايم ـ فى كتابه عن الجدار الحديدى ـ تفاصيل عن اتصالات جرت فى پاريس بين عضو السفارة الإسرائيلية شمويل ديڤون وبين عبدالرحمن صادق الملحق الصحفى بالسفارة المصرية، وتبادل الرسائل عبرهما بين جمال عبدالناصر وموشى شاريت وزير خارجية إسرائيل. ومن خلال هذه الرسائل، طلب عبدالناصر تأييد إسرائيل لطلب مصر المعونات الأمريكية فضلاً عن تأييدها لجلاء القوات البريطانية من

منطقة القناة، مع مطالبتها الحفاظ على سرية هذه الاتصالات. وطالبت إسرائيل بتطوير العلاقات بين البلدين وخاصة بالسماح بمرور السفن الإسرائيلية فى قناة السويس وخليج العقبة.

وكان موشى شاريت يمثل اتجاهًا معتدلاً داخل الحكومة الإسرائيلية، ويفضل العمل الدبلوماسى للتقدم نحو السلام، وذلك على العكس من بن جوريون الذى كان لا يؤمن إلا بالقوة والتشدد. وكانت تعليماته إلى شاريت بأن يبلغ عبدالناصر فى رسالة إليه ضرورة تقديم التزام صريح بالسماح بالملاحة الإسرائيلية فى قناة السويس وخليج العقبة، ورفض عبدالناصر ذلك كما رفض طلب شاريت عقد اجتماع على مستوى عال، وتوقفت الاتصالات فى هذه القناة السرية فى أواخر عام ١٩٥٣م.

٣ ـ التجسس والتخريب

كانت حكومة الثورة المصرية قد دخلت فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية لعقد اتفاقية الجلاء فى عام ١٩٥٣، وقد تم التوقيع على الاتفاقية فى عام ١٩٥٤م. وقد أثار رحيل القوات البريطانية من مصر والإبقاء على القاعدة الحربية البريطانية فى منطقة قرب القناة ـ حسبما تضمنته الاتفاقية ـ مخاوف إسرائيل من أن هذا الانسحاب قد يخل بالتوازن القائم بين البلدين، وأن بقاء القاعدة البريطانية قد يؤدى إلى وضع مصر يدها على كميات هائلة من الأسلحة المتطورة الموجودة فيها.

وقد دفعت تلك المخاوف عناصر الحكومة والمخابرات العسكرية الإسرائيلية إلى العمل على استعداء بريطانيا والولايات المتحدة على حكومة الثورة المصرية (وكانت الولايات المتحدة تتقرب منها بأمل الحصول على موافقة مصر على الانضمام إلى مشروع الدفاع المشترك فى المنطقة ضد الاتحاد السوفييتى).

ومن ثم لجأت العناصر الإسرائيلية المذكورة إلى تدبير عملية تخريب لعدد من المنشآت البريطانية والأمريكية فى القاهرة والإسكندرية بهدف إظهار حكومة الثورة المصرية بالعجز عن حفظ النظام ومواجهة أعدائها من الإخوان المسلمين والشيوعيين وحمل بريطانيا على عدم سحب قواتها من مصر.

واعتمدت إسرائيل لتنفيذ تلك الخطة على حلقة جاسوسية كانت قد أقامتها فى مصر منذ عام ١٩٥١م، وقام أعضاء هذه الحلقة فى يوليو ١٩٥٤م بوضع المتفجرات فى المكتبة الأمريكية فى كلٍّ من القاهرة والإسكندرية وعدد من دور السينما فى المدينتين.

وقد تم القبض على أعضاء الحلقة الإسرائيلية، وقدموا للمحاكمة أمام محكمة عسكرية، وصدرت الأحكام بالإعدام على اثنين والسجن لمدد طويلة على بقية المتهمين الثلاثة عشر.

وكانت لهذه الجريمة ـ المعروفة بفضيحة لاڤون ـ آثارها الخطيرة على الموقف الداخلى فى إسرائيل، حيث شكلت لجنة تحقيق وجهت الاتهام إلى وزير الدفاع الإسرائيلى بنحاس لاڤون بإصدار الأوامر لتنفيذ تلك العملية فى حين أنكر لاڤون التهمة.

هذا، وقد كشفت الوثائق الإسرائيلية أن حلقة التجسس والتخريب المذكورة قد بدأ تشكيلها فى أبريل ١٩٥١م، حيث وصل من يدعى أڤراهام دار ـ أحد رجال المخابرات الإسرائيلية ـ إلى مصر، وأجرى اتصالات مع اليهود الذين كانوا يمارسون العمل السرى، وقام بتجنيدهم للتجسس لمصلحة إسرائيل، وتدريبهم على أعمال الجاسوسية والتخريب (وصناعة المتفجرات)، على أن يواصل إعدادهم وتدريبهم داخل إسرائيل (التى يسافرون إليها سرّاً). وفى الفترة من عام ١٩٥٢و١٩٥٤م، وصل إلى مصر مبعوثان من المخابرات العسكرية الإسرائيلية وأجريا اتصالاتهما بحلقة التجسس المذكورة وغيرهم من أعضاء الجالية اليهودية، وأوضحا لهما موقف إسرائيل المعادى للثورة المصرية وضرورة العمل على إسقاط النظام المصرى القائم (ويدعى المذكوران مايير بينيت وسيدنبرج، وقد أجريا الاتصالات بأعضاء الحلقة الذين قدموا للمحاكمة فيما بعد)[١].

٤ ـ حادث السفينة بات جاليم

سبقت الإشارة إلى الموقف العربى من اتفاقات الهدنة، حيث اعتبرت الدول العربية هذه الاتفاقات لا تنهى حالة الحرب القائمة بين الجانبين ـ وفقًا لمبادئ القانون

(١). Michael M. Laskier: The Jews of Egypt - 1920 / 1970 - (New York University Press)

الدولى، ومن ثم فرضت مقاطعة إسرائيل دبلوماسيًا وسياسيًا واقتصاديًا، ومنعت مصر الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة وقناة السويس، خاصة وأن الوجود الإسرائيلى على الخليج (فى ميناء إيلات) وجود غير مشروع؛ إذ كان نتيجة انتهاك إسرائيل لأحكام اتفاقية الهدنة (الملحق الثانى)، ومن ثم اعتبرت الخليج عربيًا، كما اعتبرت مضيق تيران مياهًا إقليمية مصرية، أما المرور فى قناة السويس فإنه وفقًا لاتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨م من حق مصر ومن واجبها الدفاع عن القناة ضد أى خطر من دولة معادية.

وظلت مصر متمسكة بهذا الموقف رغم صدور قرار من مجلس الأمن عام ١٩٥١م داعيًا لحرية الملاحة فى قناة السويس، حيث اعتبرت القرار سياسيًا ومخالفًا للقانون الدولى.

وفى خطوة استهدفت بها إسرائيل إثارة المشكلة على الساحة الدولية، أرسلت السفينة بات جاليم فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥١م للمرور فى قناة السويس إلى حيفا، فأوقفتها مصر واعتقلت بحارتها. ولم يتحقق لإسرائيل الهدف الذى أرادته.

وبعد ذلك، لجأت إسرائيل إلى شن الحروب ضد مصر لتحقيق أهدافها وخاصة لفتح خليج العقبة أمام ملاحتها، وتمكنت من ذلك نتيجة لحرب السويس ـ حيث سمحت لها قوات الطوارئ للأمم المتحدة المرابطة فى شرم الشيخ بالملاحة ـ منذ أعقاب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦م.

٥ ـ الغارة الإسرائيلية على غزة عام ١٩٥٥م

كان للغارة الإسرائيلية التى شنتها إسرائيل على قطاع غزة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥م ـ والسابق الإشارة إليها ـ تداعيات خطيرة على تطورات الموقف فى الشرق الأوسط، فقد دفعت الخسائر التى منى بها الجيش المصرى (٣٩ شهيدًا و٣٣ جريحًا) الرئيس عبدالناصر إلى الاتجاه نحو الكتلة الشرقية للحصول على الأسلحة اللازمة للقوات المصرية بعد فشل جهوده فى الحصول عليها من الغرب، ومن ثم عقد صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية فى سبتمبر ١٩٥٥م.

ومن ناحية أخرى، قام بدفع الفدائيين إلى القيام بعمليات عسكرية داخل إسرائيل ردًا على عدوانها، وازداد التوتر بين البلدين، وسيطرت على بن جوريون والقادة العسكريين فى إسرائيل فكرة شن حرب واسعة ضد مصر، وخاصة قبل أن يتم تدريب القوات المصرية على الأسلحة الحديثة. وقامت إسرائيل، فى الوقت نفسه، بالبحث عن مصادر جديدة للسلاح، فاتجهت إلى فرنسا التى كانت حكومتها تشاطرها مشاعر العداء لعبدالناصر بسبب دعمه لثورة الجزائر.

وهكذا تطور الموقف ـ وخاصة بعد تأميم شركة قناة السويس ـ إلى أن تآمرت إسرائيل وفرنسا وبريطانيا لشن حرب السويس ضد مصر فى أكتوبر ١٩٥٦م.

* * *

الفصل السادس

إسرائيل (١٩٥٦ ـ ٢٠٠٦م)

الحروب الإسرائيلية العربية

أولاً: حرب السويس ١٩٥٦م

١ ـ المؤامرة الكبرى

سيطرت على بن جوريون فكرة شن حرب على مصر، سواء لفرض مرور السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة وقناة السويس أو لحملها على وقف عمليات الفدائيين، وخاصة قبل إتمام تدريب الجيش المصرى على الأسلحة الحديثة.

وقد شاركت الحكومتان الفرنسية والبريطانية بن جوريون فى مشاعر العداء لعبدالناصر، الأولى بسبب مساعدة مصر للثورة الجزائرية، والثانية بسبب تزعمه دعوة القومية العربية التى أدت إلى تصفية الاستعمار البريطانى، وخاصة نفوذه فى الأردن (بطرد جلوب وعرقلة انضمام الأردن لحلف بغداد)، وذلك فضلاً عن تأميم عبدالناصر لشركة قناة السويس بعد سحب الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى عرض تمويل مشروع السد العالى وبطريقة مهينة.

تآمرت الدول الثلاث على العدوان على مصر، ففى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦م سافر بن جوريون إلى فرنسا، وعقد اجتماعًا بينه وبين جى موليه رئيس الجمهورية الفرنسية فى بلدة سيڤر تم فيه الاتفاق على خطة تتضمن قيام إسرائيل بالهجوم على مصر

والإعلان عن وجود القوات قرب قناة السويس، وعندها توجه فرنسا وبريطانيا إنذاراً إلى مصر وإسرائيل بسحب قواتهما بعيداً عن القناة، وفى حالة رفض مصر ـ كما هو متوقع ـ تقوم الدولتان العظميان بالهجوم على مصر. وقد وافقت بريطانيا على الخطة، وبدأ تنفيذها يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م.

٢ ـ العدوان الثلاثى على مصر

فشل العدوان الثلاثى على مصر لعدة أسباب أهمها: المقاومة المصرية والموقف الحازم لإدارة الرئيس الأمريكى أيزنهاور ضد العدوان والتمسك بطلب وقفه وانسحاب القوات المعتدية، والإنذار السوفييتى بضرب عاصمتى الدولتين الكبريين المعتديتين بالصواريخ، فضلاً عن المعارضة الشعبية فى دول العالم وخاصة فى بريطانيا ودول العالم الثالث وتنديدها بالعدوان.

أرغم مجلس الأمن الدول المعتدية الثلاث على الانسحاب من مصر، وتم انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية فى ديسمبر ١٩٥٦م. أما بن جوريون، فقد تلكأ فى سحب قواته من سيناء زاعمًا أن سيناء جزء من «أرض إسرائيل»! وطالب بعدم عودة الإدارة المصرية لغزة، ولكن طلبه رفض، واضطر إلى سحب قواته تمامًا فى مارس ١٩٥٧م.

ومع ذلك، فقد سمحت قوات الطوارئ التى أنشأتها الأمم المتحدة والتى انتشرت على الحدود وفى شرم الشيخ، سمحت بمرور السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة، فى الوقت الذى تعهدت فيه الإدارة الأمريكية لإسرائيل بضمان حرية ملاحتها فى الخليج. وظل هذا الوضع قائمًا حتى مايو ١٩٦٧م عندما طلب عبد الناصر سحب قوات الطوارئ وقرر إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية.

٣ ـ نتائج الحرب

إذا كانت إسرائيل قد حصلت على مكسب مرور سفنها فى خليج العقبة، فقد حقق عبدالناصر مكاسب سياسية كبيرة نتيجة صموده أمام العدوان الثلاثى وتحديه لدولتين كبريين، فقد ارتفعت أسهمه فى العالم العربى وفى دول العالم الثالث كقائد يحارب

الاستعمار ويعمل على تحرير الشعوب، كما أنه نجح فى تأميم شركة قناة السويس وفرض السيادة المصرية عليها.

ومن ناحية أخرى، كانت الهزيمة السياسية لبريطانيا وفرنسا إيذانًا بانقضاء مرحلة الاستعمار القديم، وحلول الولايات المتحدة محله ببسط نفوذها على منطقة الشرق الأوسط.

أما شعوب العالم الثالث، وخاصة فى إفريقيا. فقد بدأ تحريرها من الاستعمار الغربى، واستقلال دولها تباعًا. وقد لقيت حركات التحرر الوطنى لهذه الشعوب كل الدعم من مصر، وفتحت مكاتب تمثلها فيها.

ثانيـًا: حـرب يونيـو ١٩٦٧م

وحـرب الاستنـزاف

١ ـ مقدمات الحرب

لجأت النظم العربية المعادية لعبدالناصر إلى المزايدة واتهام مصر بالاحتماء بقوات الأمم المتحدة واتخاذ مواقف سلبية تجاه إسرائيل، وربما كان هذا الموقف أحد الأسباب التى دفعت عبدالناصر إلى مطالبة الأمم المتحدة بسحب قواتها المرابطة على الحدود من أجل إفساح الطريق للقوات المصرية التى قام بتحريكها إلى سيناء لمواجهة إسرائيل فى حالة عدوانها على سوريا، وذلك بعد تلقى معلومات من الاتحاد السوفييتى عن حشد القوات الإسرائيلية على الحدود معها وتهديدات القادة الإسرائيليين بغزوها، خاصة وأن مصر كانت قد وقعت اتفاقًا للدفاع المشترك مع سوريا.

ودون الإغراق فى التفاصيل المعروفة عن تطورات الموقف، يكفى التذكير بأن سكرتير عام الأمم المتحدة رفض السحب الجزئى للقوات الدولية على أساس سحبها كلية أو بقائها، وقيام مصر بعد انسحاب هذه القوات بإعادة قواتها إلى شرم الشيخ وإغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية، الأمر الذى انتهزته إسرائيل لشن عدوانها على مصر مدعية أن إغلاق الخليج يعد من أعمال الحرب.

ويتعين، بهذا الصدد، ملاحظة أنه كان يمكن تسوية المشكلة سلميّا، وهو ما حاوله عبدالناصر إذ وافق على ما عرضه أوتانت سكرتير عام الأمم المتحدة عليه من تجميد الموقف فى خليج العقبة، كما وافق على إرسال زكريا محيى الدين إلى واشنطون للتفاوض على حل سلمى.

ولكن إسرائيل انتهزت الفرصة لشن الحرب على مصر وفرض شروطها عليها وعلى سوريا والأردن اللتين شاركتا فى القتال.

٢ ـ نتائج الحرب

حققت إسرائيل نصراً ساحقًا على الدول العربية، فاستولت قواتها على كافة الأراضى الفلسطينية وعلى سيناء والجولان السورية.

وتمسكت بعدم الانسحاب من تلك الأراضى قبل الاتفاق مع الدول العربية على حدود جديدة لها تكون ـ حسب رأيها ـ آمنة ومعترفًا بها لتحل محل خطوط الهدنة القائمة منذ عام ١٩٤٩م.

ووقفت الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل تساند طلباتها وتدعم احتلالها للأراضى العربية سياسيّا وعسكريّا واقتصاديّا.

وأصدر مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م قراره رقم ٢٤٢ بصياغة غامضة (سميت بالغموض البناء) بدعوى تمكين الأطراف من التوصل لاتفاقات سلام على أساس بنوده (على نحو نبينه فى الفصل التالى).

وكانت النتيجة هى بقاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية ـ باستثناء المصرية ـ حتى اليوم، مع قيام إسرائيل بالتغييرات الجغرافية والسكانية والقانونية فى الأراضى المحتلة بهدف الاستيلاء على أجزاء كبيرة منها.

وسوف نتناول ـ بشىء من التفصيل ـ الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة فى فصل قادم.

٣ـ حرب الاستنزاف (يونيو ١٩٦٧م ـ أغسطس ١٩٧٠م)

بالرغم من شيوع إطلاق تعبير حرب الستة أيام على العدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧م، فإن حقيقة الأمر أن الحرب لم تتوقف، بل استؤنفت فى صورة حرب استنزاف عنيفة استمرت حتى وقف إطلاق النار فى أغسطس ١٩٧٠م.

وقد بدأت مصر هذه الحرب بعد إعادة تنظيم قواتها وتسليحها. (وحتى قبل ذلك بالتصدى للعدوان الإسرائيلى فى رأس العش فى ١/ ٧/ ١٩٦٧م، وبإغراق المدمرة إيلات فى ٢١/ ١٠/ ١٩٦٧م). ومنذ مارس ١٩٦٩م وحتى وقف إطلاق النار فى أغسطس ١٩٧٠م، ظلت الجبهة المصرية مشتعلة، حيث تواصل قصف المدفعية والقيام بعمليات ضد القوات والأهداف الإسرائيلية وشن غارات عليها.

وقد لجأت إسرائيل إلى ضرب العمق المصرى بهدف التأثير على الرأى العام المصرى أملاً فى إسقاط عبدالناصر، فشنت غارة على نجع حمادى وغارات متعددة على ساحل البحر الأحمر والسويس، وأنزلت سرية دبابات على الساحل المذكور، وشنت غارة على مدرسة بحر البقر، واستمر القصف الجوى الإسرائيلى أربعة شهور متواصلة من أول يناير حتى ٨ أغسطس ١٩٧٠م.

وقد تطور الصراع بين الجانبين بعدما لجأ عبدالناصر إلى الاستعانة بطيارين سوفييت، وأقام حائط الصواريخ المنيع على طول الجبهة، الأمر الذى أدى إلى تقدم الولايات المتحدة بمبادرة روجرز فى ٨/ ٨/ ١٩٧٠م لوقف إطلاق النار وتجميد الموقف العسكرى على الجبهة.

وبعد تجديد وقف إطلاق النار، بعد وفاة عبدالناصر، قامت مصر بشن حرب أكتوبر المجيدة فى ٦/ ١٠/ ١٩٧٣م.

ولعل من أهم نتائج حرب ١٩٦٧م وحرب الاستنزاف واحتلال إسرائيل للأراضى الفلسطينية إحياء القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، بحيث أصبحت قضية شعب يناضل من أجل حقوقه وخاصة حق تقرير المصير بعد أن حاولت إسرائيل طمس القضية ومناقشتها فى الأمم المتحدة كقضية لاجئين.

ثالثًا: حـرب أكتوبر ١٩٧٣م

١ ـ الانتصارات المصرية والسورية

فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣م، تحركت كلٌ من القوات المصرية والسورية فى الوقت نفسه ـ تنفيذًا لخطة متفق عليها ـ فعبرت القوات المصرية قناة السويس وحطمت خط بارليف ثم احتلت شريطًا شرق القناة، واحتلت القوات السورية هضبة الجولان؛ وعندما توقف القتال كانت مصر قد استردت ما بين ١٠ و ١٢ كيلومترًا من أراضى شرق القناة أما الجولان، فقد استعادتها القوات الإسرائيلية كما تمكنت من إيجاد ثغرة فى غرب قناة السويس (كان من الممكن القضاء عليها عسكريًا ولكن رؤى سياسيًا ربط الانسحاب منها باتفاق ترعاه الولايات المتحدة للفصل بين القوات).

وقد مهدت حرب أكتوبر الطريق أمام إقامة السلام بين مصر وإسرائيل، كما شجعت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية على قبول إجراء تسويات سياسية مع الدول العبرية.

٢ ـ الطريق إلى الصلح مع إسرائيل

سادت حالة اللاسلم والحرب الموقف بين إسرائيل والعرب منذ أعقاب حرب ١٩٦٧م، وعرقلت إسرائيل كافة الجهود التى بذلت من أجل تحقيق تسوية سلمية بين الجانبين.

فقد تسببت إسرائيل فى فشل مهمة يارنج (ممثل الأمم المتحدة المعين تطبيقًا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢) حيث أبلغته بصراحة أنها لا تقبل عقد اتفاق سلام مع مصر على أساس الانسحاب إلى حدود مصر الدولية. كما أنها رفضت مبادرة السادات فى فبراير ١٩٧١م الخاصة بعقد تسوية مرحلية على أساس فتح قناة السويس وقيام القوات الإسرائيلية بانسحاب جزئى شرق القناة. وكذلك فشلت مفاوضات حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى المصرى مع هنرى كيسنجر.

ولم يكن ثمة مناص من شن الحرب على إسرائيل لتحريك الموقف، ومن ثم تم الاتفاق بين مصر وسوريا على خوض حرب أكتوبر على نحو ما تقدم.

وكان الرئيس السادات مؤمنًا بأن «٩٩٪ من أوراق اللعبة فى يد الولايات المتحدة»، ومن ثم قبل أن يقوم كيسنجر بدوره من أجل عقد تسوية سياسية بين إسرائيل والدول العربية.

وقام كيسنجر بتنفيذ سياسته بالتحرك خطوة بخطوة، ومن خلال زياراته المكوكية تم التوصل إلى اتفاق الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية فى ١٧ يناير سنة ١٩٧٤م، وبين القوات السورية والإسرائيلية فى ٣١ مايو ١٩٧٤م، كما عقد اتفاق ثان للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية فى أول سبتمبر ١٩٧٥م. وكان الاتفاق الأخير يمهد بوضوح لعقد تسوية نهائية بين البلدين، حيث نص على تسوية الخلافات بين الجانبين بالطرق السلمية، وبتعهد الطرفين بعدم استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار البحرى فى مواجهة الطرف الآخر (مادة ١) وبالسماح بمرور الشاحنات غير العسكرية المتجهة من إسرائيل وإليها فى قناة السويس (مادة ٧) وكذا النص على اعتبار الاتفاقية خطوة هامة نحو سلام عادل ودائم (مادة ٨).

وقد عقدت مصر وإسرائيل اتفاق إطار السلام فى الشرق الأوسط فى كامب ديفد بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٧٨م متضمنًا مبادئ عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وكذا مبادئ لعقد معاهدات سلام بين إسرائيل والدول العربية، فضلاً عن أحكام لتسوية انتقالية للقضية الفلسطينية، وفى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩م، عقدت مصر وإسرائيل معاهدة السلام[١].

وإذا كان اتفاق كامب ديفد قد مهد للسلام بين مصر وإسرائيل، فإنه ووجه برفض بقية الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية التى قاطعت مصر، وإن عادت فقبلت مبادئ مماثلة للتفاوض مع إسرائيل فى إطار مؤتمر مدريد فى أكتوبر ١٩٩١م.

رابعًا: الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ وحرب ٢٠٠٦م

١ ـ مخطط آرييل شارون

فى عام ١٩٥٤م، أعد بن جوريون مشروعًا لتقسيم لبنان، وإقامة دولة مسيحية

(١) تولى المؤلف رئاسة الوفود المصرية فى المفاوضات مع إسرائيل لتنفيذ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (على مستوى الخبراء) فى الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢م. ومن بينه مباحثات الحكم الذاتى الفلسطينى تنفيذًا لاتفاق كامب ديفيد.

مارونية تتحالف مع إسرائيل، وذلك ضمن خطته للتعاون مع الأقليات فى الدول العربيّة لمقاومة السيطرة الإسلامية فى الشرق الأوسط، وقام بعرض مشروعه على مجلس الوزراء ذاكراً أن الوقت مناسب لتشجيع الموارنة على إعلان دولتهم. وقد رفض موسى شاريت المشروع على أساس أن الموارنة فى لبنان منقسمون وضعفاء، كما أنه يؤدى إلى تدمير الاقتصاد اللبنانى[1].

وقد تبنى شارون أفكار بن جوريون فيما بعد.

٢ ـ غزو لبنان عام ١٩٨٢م

فى عام ١٩٨٢م، تبنى شارون فكرة إقامة حكومة لبنانية صديقة تتحالف مع إسرائيل، ووضع خطة لغزو لبنان تستهدف تنفيذ هذه الفكرة، فضلاً عن القضاء على وجود منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان.

ودخلت القوات الإسرائيلية لبنان، وتوغلت فى أراضيه، وفرضت الحصار على بيروت (وهى أول عاصمة عربية تحاصرها).

وقد فشلت عملية الغزو فى تحقيق أهدافها إلا فيما يتعلق بإنهاء وجود منظمة التحرير الفلسطينية وانسحابها مع قواتها من لبنان، أما حكومة پيير الجميل، فرفضت التحالف مع إسرائيل على عكس ما توقعه شارون وتم اغتياله، كما فشلت إسرائيل والولايات المتحدة فى حمل لبنان على تنفيذ «اتفاق السلام» الذى توصلت إليه مع حكومة أمين الجميل الذى تولى الرئاسة بعد شقيقه بسبب رفض البرلمان اللبنانى له.

هذا.. وقد مكنت القوات الإسرائيلية قوات الكتائب اللبنانية من اقتحام مخيمى صابرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين واحتلالهما وارتكاب مذبحة أوقعت أكثر من ثلاثة آلاف قتيل من الرجال والنساء والأطفال.

---

(١) Avi Shlaim _ opcit P. 106.

٣ ـ الانسحاب الإسرائيلى من لبنان

استولت إسرائيل على قطاع فى جنوب لبنان، وأنشأت فيه قوات لبنانية عميلة بقيادة أنطوان لحد.

وقد واجهت قوات إسرائيل والقوات اللبنانية العميلة مقاومة شرسة من قبل المعارضة اللبنانية بقيادة حزب الله، واضطرت حكومة إيهود باراك إلى الانسحاب كلية من لبنان فى يونيو سنة ٢٠٠٠م، وتم تحرير الجنوب من كل القوات المذكورة.

٤ ـ حرب ٢٠٠٦م

فى يوليو ٢٠٠٦م، عادت إسرائيل للعدوان على لبنان بهدف القضاء على حزب الله، وذلك بعد أن تمكن حزب الله من أسر جنديين إسرائيليين، ولكنها منيت بفشل ذريع.

فلأول مرة فى تاريخ إسرائيل، تصيب صواريخ حزب الله مدنها وتحدث خرابًا فى مبانيها، وتضطر السكان إلى الهجرة خارج مدى الصواريخ.

ولأول مرة يقف الجيش الإسرائيلى عاجزًا عن التقدم فى جنوب لبنان، وتفشل محاولته تدمير منصات صواريخ حزب الله.

وكل ما استطاعت إسرائيل هو إطلاق طائراتها لتقذف الأراضى اللبنانية بطريقة عشوائية لتحدث الدمار وتصيب المدنيين.

ومما يدعو إلى الاستهجان أن الولايات المتحدة ظلت تطالب إسرائيل بمواصلة الحرب إلى أن تحققت من فشل العدوان الإسرائيلى عن إلحاق الهزيمة بحزب الله.

والواقع، أن هذه الحرب كانت كارثة كبرى لإسرائيل، حيث أثبتت أن قدرتها على الردع التى دأبت على تخويف الدول العربية بها قد تآكلت، وكان للأخطاء الجسيمة التى ارتكبت فى شن الحرب دون رسم إستراتيجية سليمة وفى إدارة المعارك، والتى تضمنها تقرير لجنة فينوجراد المبدئى آثار عميقة على الموقف الداخلى فى إسرائيل، وبالذات إلى اهتزاز مركز إيهود أولمرت واحتمال هزيمته فى الانتخابات القادمة.

خامسًا: جرائم الحرب الإسرائيلية

١ ـ جرائم الحرب فى القانون الدولى

تعارفت الدول فيما بينها على مبادئ للتخفيف من ويلات الحروب، سواء فى إدارة المعارك وتجنيب غير المقاتلين أخطارها أو الامتناع عن استخدام أسلحة تحدث آلامًا غير محتملة لا مبرر لها. وقد عقد العديد من الاتفاقات الدولية المتضمن هذه المبادئ ومنها لائحة لاهاى لعام ١٩٠٧م، واتفاقات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م وبروتوكولاها الأول والثانى لعام ١٩٧٧م والبروتوكول الثالث لاتفاقية الأسلحة التقليدية لعام ١٩٨٠م، واتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية لعام ١٩٩٣م وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥م بشأن حظر استخدام الغازات السامة والخانقة.. إلخ. وقد أصبحت معظم المبادئ التى تضمنتها بعض هذه الاتفاقات أعرافًا دولية لها حكم القانون.

وقد نصت المادة الثامنة من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية على عدد من جرائم الحرب التى تمثل انتهاكات لقوانين وأعراف الحرب ومنها ـ بوجه خاص ـ الاعتداءات المتعمدة على المدنيين أو الأهداف المدنية ـ وضرب المدن والقرى والأماكن السكنية التى لا تكون أهدافًا عسكرية بالقنابل ـ وقتل الأسرى المستسلمين ـ واستخدام أسلحة أو مواد محرمة قانونًا ـ وقتل المدنيين جوعًا أو عطشًا.. إلخ.

كما نصت على الانتهاكات الجسيمة لاتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩م، وخاصة: القتل العمد ـ والتعذيب، والمعاملة غير الإنسانية ـ والتدمير الواسع للممتلكات لغير ضرورة حربية ـ وأخذ الرهائن... إلخ.

٢ ـ جريمة قتل الأسرى المصريين

لعل من أبشع الجرائم التى ارتكبتها إسرائيل قتل الأسرى المصريين فى حربى عام ١٩٥٦ و١٩٦٧م.

وقد اعترف بعض الضباط الإسرائيليين بارتكاب هذه الجرائم، حيث نشرت صحيفة جيروزاليم پوست فى عددها الصادر يوم ٤ أغسطس ١٩٩٥م اعترافًا مفصلاً للعميد احتياط آرييه بيرو عن قتل الجنود المصريين وارتكاب مذبحة جماعية لهم فى

حربى عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧م، وأدلى العقيد احتياط دانى وولف والمقدم احتياط شارون زيف باعترافات مماثلة.

ونشرت صحيفة معاريف فى ٤/ ٨/ ١٩٩٥م تحقيقًا لرونيثل فيشر تضمن ما أدلى به شهود عيان من اعترافات عن قيام القوات الإسرائيلية بقتل أسرى مصريين والتمثيل بجثث عمال التراحيل والمحاجر قرب ممر متلا فى حرب ١٩٥٦م، وأن عدد القتلى من الأسرى بلغ ٤٩ شهيدًا، وقد تورطت الكتيبة ٨٩٠ مظلات التى كان يقودها آرييه بيرو واللواء التاسع بقيادة آرييل شارون فى قتل كل من كان يصادفهم من عمال وجنود ألقوا أسلحتهم وتم أسرهم.

كما أثبت المؤرخ الإسرائيلى أرييه إسحاقى أنه خلال حرب ١٩٦٧م قتلت القوات الإسرائيلية مئات الأسرى المصريين (حوالى ٩٠٠ أسير) وكانت أكبر مذبحة جرت فى منطقة العريش حيث قتلت وحدات من الجيش الإسرائيلى ٣٠٠ جندى مصرى وفلسطينى.

ومن ناحية أخرى، عرضت القناة الثانية للتليفزيون الإسرائيلى فيلمًا وثائقيًا بعنوان «روح شاكيد» يظهر بوضوح كيفية قتل وسحل الكتيبة الإسرائيلية التى تحمل نفس الاسم الأسرى المصريين فى حرب ١٩٦٧م بدم بارد، حيث قامت الدبابات الإسرائيلية بسحق هؤلاء الأسرى وهم مقيدون فى طوابير طويلة، كما أمر ضباط الكتيبة المذكورة الأسرى بحفر قبورهم بأيديهم وإطلاق الرصاص على رءوسهم.

ومن الغريب أن يتباهى الذين ارتكبوا هذه الجرائم البشعة، ولا يتورعون عن الإدلاء بتفاصيل دقيقة لطريقة الإجهاز على الأسرى المصريين العزل من السلاح، والتى تعكس التجرد الكامل من أية مشاعر إنسانية.

وجدير بالذكر أن جريمة قتل الأسرى من أبشع الجرائم الدولية، وتعد انتهاكًا خطيرًا للأعراف الدولية ولاتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩م.

٣ـ بعض جرائم الحرب الإسرائيلية الأخرى

ارتكبت إسرائيل فى الحروب التى خاضتها ضد الدول العربية العديد من جرائم الحرب المشار إليها فيما سبق.

ويكفى ـ فى هذا الصدد ـ أن نشير إلى بعض هذه الجرائم :

* المذابح التى ارتكبتها القوات الإسرائيلية ضد المدنيين والأهداف المدنية التى سبق الكلام عنها (انظر الباب / الرابع ـ الفصل الرابع) .

* الغارة الإسرائيلية على مدرسة بحر البقر فى مصر خلال حرب الاستنزاف .

* الغارات الإسرائيلية على الأهداف المدنية (مثل منشآت الرى) فى العمق الداخلى لمصر خلال حرب الاستنزاف .

* نسف المنشآت البترولية فى مدينة السويس خلال حرب الاستنزاف (الأمر الذى أدى إلى ترحيل سكانها) .

* الغارات التدميرية على الأهداف المدنية اللبنانية خلال حرب عام ٢٠٠٦م .

* استخدام أسلحة محرمة دوليًا فى الحروب ضد الدول العربية (مثل القنابل العنقودية والانشطارية) .

* نهب البترول والآثار من سيناء والاستيلاء على الآثار الموجودة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة .

٤ ـ المحاكمة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم، بل إنه يمكن محاكمة وعقاب مرتكبيها فى أى وقت مضى على ارتكابها . وقد أقيمت محاكم دولية لمحاكمة مجرمى الحرب العالمية الأخيرة فى نورمبرج وطوكيو، وحديثًا فى يوغوسلافيا السابقة ورواندا .

وأخيرًا أنشئت المحكمة الجنائية الدولية وأصبح نظامها الأساسى نافذًا، وفيما يلى الأحكام الرئيسية لممارسة المحكمة لولايتها :

* لمجلس الأمن والمدعى إحالة القضايا إلى المحكمة . وللمدعى أن يبدأ التحقيق بناء على المعلومات المقدمة من الضحايا أو من المنظمات غير الحكومية أو غير ذلك من المصادر (بشرط موافقة الغرفة المختصة بالمحكمة) .

* تمارس المحكمة ولايتها فى حالة ما إذا كان المتهم من مواطنى دولة طرف فى اتفاقية إنشائها، أو كانت الجريمة قد ارتكبت فى دولة طرف فيها (ويجوز للدولة عند التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها أن تعلن عدم قبول ولاية المحكمة عن جرائم الحرب لمدة سبع سنوات).

* فى حالة ما إذا تولت الدولة محاكمة المتهم بارتكاب جريمة حرب، لا تمارس المحكمة الدولية ولايتها، إلا إذا كان هناك تباطؤ من جانب الدولة فى الإجراءات أو كانت المحاكمة تجرى بطريقة غير مستقلة أو منحازة.

* فى حالة إذا ما أحيلت القضية من مجلس الأمن، وفقًا للفصل السابع من الميثاق، فإن المحكمة تمارس ولايتها مع عدم توافر الشروط السابقة. كما أن للمجلس المذكور أن يوقف المحاكمة أو التحقيق بقرار منه يصدر وفقًا للفصل السابع من الميثاق.

هذا ـ ويلاحظ أن إسرائيل لم تصدق على اتفاقية النظام الأساسى للمحكمة الدولية أو تنضم إليها، ومن ثم فإن الوسيلة لمحاكمة المسئولين عن جرائم الحرب تكون إما بتشكيل محكمة خاصة على غرار المحاكم الدولية السابق الإشارة إليها، أو بمقتضى قرار يصدره مجلس الأمن وفقًا للفصل السابع من الميثاق، أو بمقتضى قانون داخلى لإحدى الدول ينص على محاكمة المسئولين عن هذه الجرائم فى أى مكان، كما أنه يمكن إقامة الدعوى لدى محاكم مصر والدول العربية الأخرى.

* * *

الفصـــل السابـع

إسرائيل ١٩٦٧ ـ ٢٠٠٧م

الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية

١ ـ موقف إسرائيل والولايات المتحدة من القرار رقم ٢٤٢

ما إن توقف القتال فى عام ١٩٦٧م حتى أعلنت إسرائيل أنها لن تسحب قواتها من الأراضى العربية المحتلة إلا بعد التوصل إلى حدود جديدة لها تتفق عليها مع الدول العربية.

وقد تولى اللورد كارادون ـ المندوب البريطانى لدى الأمم المتحدة ـ إعداد مشروع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وتمسك بعدم إدخال أى تعديل على صياغته لعدم الإخلال بالتوازن الذى روعى فيه.

وفى حين نص القرار بكل وضوح على مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضى بالحرب، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب، فإنه صاغ الفقرة المتعلقة بهذا الانسحاب بأن يكون من «أراض محتلة» [بحسب الصياغة الإنجليزية (بعكس صياغتها ببقية اللغات الرسمية المستخدمة فى المنظمة الدولية] كما أورد فقرة عن حق دول المنطقة فى العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وقد أتاحت صياغة القرار على النحو السابق الفرصة أمام إسرائيل والولايات المتحدة لتفسير القرار بأنه يعنى الاتفاق على «حدود آمنة ومعترف بها» لإسرائيل. أما

الولايات المتحدة، فمع تأييدها لهذا التفسير المغلوط للقرار، فإنها كانت ترى إما الاتفاق بين الأطراف على حدود جديدة، أو إقرار خطوط الهدنة على أنها الحدود بينها، وأنه على أية حال فإن الحدود الجديدة ـ فى حالة الاتفاق عليها ـ يجب ألا تعكس ثقل الغزو الإسرائيلى، ومع مرور الوقت تغير هذا الموقف إلى أن أصبحت واشنطن تؤيد التوسع الإسرائيلى.

أما بقية أعضاء مجلس الأمن، فقد أدلوا ببيانات تؤكد أن فهمهم للقرار هو أنه يعنى الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضى العربية المتحدة.

(انظر مستند مجلس الأمن رقم ١٠٩٤٨/ ٥ فى ١٣/ ٦/ ١٩٧٣م الذى أعد بناء على طلب المجموعة العربية).

وقد أدى الموقف الإسرائيلى من القرار المذكور ـ ودعم الولايات المتحدة بالذات لهذا الموقف ـ إلى بقاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية السورية والفلسطينية قائمًا حتى اليوم، أى لأكثر من أربعين عامًا.

٢ ـ عدم مشروعية الاحتلال فى القانون الدولى المعاصر

أكد القانون الدولى المعاصر ـ وفقًا لنظام ميثاق الأمم المتحدة ـ عدم شرعية الحرب، حيث نص الميثاق على حظر استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية (مادة ٢/ ٤).

ومن الواضح أن موقف إسرائيل الخاص بالتفاوض مع العرب تحت ضغط الاحتلال العسكرى بهدف رسم حدود جديدة لها ينطوى على إهدار حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى والشعوب العربية الأخرى.

ومن ناحية أخرى، فإن مبدأ عدم اكتساب الأراضى بطريق الحرب قد أصبح مبدأ مستقرًا من مبادئ القانون الدولى، حيث إن تطور هذا القانون قد أسقط من بين وسائل اكتساب الأراضى وسيلة الغزو والضم التى كانت سائدة من قبل.

وسوف نتحدث ـ فى الفصل العاشر ـ عن موقف إسرائيل من النظام الدولى.

٣ ـ أحكام القانون الدولى بشأن الاحتلال الحربى

القاعدة الأساسية فى القانون الدولى هى أن الاحتلال الحربى لا ينقل السيادة على الإقليم إلى الدولة المحتلة، وإنما يعطيها سلطة واقعية مؤقتة تمارسها هذه الدولة لإدارة الإقليم والحفاظ على الأمن، مع وضع قيود عليها لحماية السكان.

وقد تضمنت لائحة لاهاى لعام ١٩٠٧م عدة مواد تقنن العرف الدولى المتعقلة بالاحتلال، ومنها المادة ٤٦ التى تنص على ضرورة احترام الحقوق والشرف العائليين، وحياة الأشخاص، والملكية الخاصة، والمعتقدات والممارسات الدينية، وعلى عدم مصادرة الأملاك الخاصة، وكذا المادة ٥٦ التى تحظر تدمير ممتلكات البلديات والمؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية والفنية والعلمية أو الإضرار بها أو بالمعالم التاريخية والأعمال الفنية والعلمية.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية ـ التى شهدت انتهاكات ألمانيا النازية للأحكام العرفية والتعاهدية بشأن الاحتلال الحربى ـ تبنى المؤتمر الدبلوماسى المعقود فى جنيف عام ١٩٤٩م اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين فى زمن الحرب (ضمن الاتفاقات الأربعة التى تبناها) وتنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذه الاتفاقية على أنه «تنطبق الاتفاقية أيضًا فى جميع حالات الاحتلال الجزئى أو الكلى لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة».

وتخصص الاتفاقية القسم الثالث للأحكام الخاصة بالأراضى المحتلة، وتنص المادة ٤٧ على أنه «لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون فى أى إقليم محتل بأى حال ولا بأية كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية، سواء بسبب أى تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضى على مؤسسات الإقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أى اتفاق يعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضى المحتلة».

ومن أحكام الاتفاقية:

* استمرار النظام القانونى والقضائى السائد فى الإقليم المحتل (المواد: ٢٣ و٤٦ و٦٤ و٦٦).

* عدم نقل دولة الاحتلال رعاياها إلى الإقليم المحتل (المادة ٤٩).

* حظر العقاب الجماعى (مادة ٣٣).

* حظر الإبعاد (مادة ٤٩).

* حظر تدمير الممتلكات الخاصة إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضى حتمًا هذا التدمير (مادة ٥٣).

هذا ـ وسوف نتناول مبادئ القانون الدولى الخاصة بحق الشعوب الخاضعة للسيطرة فى تقرير المصير وحقها فى مقاومة الاحتلال فى الفصل العاشر من الباب الرابع.

٤ ـ موقف إسرائيل من اتفاقية جنيف الرابعة

ترفض إسرائيل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين فى زمن الحرب فى الضفة الغربية وقطاع غزة، زاعمة أن هذه الاتفاقية تفترض أن الإقليم المحتل كان تابعًا لدولة لها السيادة عليه، فى حين أن الأردن لم تكن لها السيادة الشرعية على الضفة الغربية، وأن مصر لم تدع السيادة على قطاع غزة، وقد استولت الدولتان على الإقليمين نتيجة الحرب العدوانية التى شنتاها على إسرائيل.

ومن الواضح أن هذا تفسير سقيم ومغلوط للاتفاقية، حيث إن الاتفاقية المذكورة لا تتعلق بالسيادة، وإنما تنظم أحكام الاحتلال الحربى فى جميع الحالات على نحو ما نصت عليه المادة ٢/ ٢ المشار إليها فيما سبق.

وبالرغم من أن إسرائيل قد انضمت لهذه الاتفاقية، فإنها تتعلل بأنها لم تصدر التشريع الذى يقضى بتنفيذها، وهى حجة مرفوضة أيضًا، إذ إنه لا يجوز للدولة الاستناد إلى نظامها القانونى للتهرب من تنفيذ التزاماتها الدولية التى تترتب على انضمامها للاتفاقات الدولية.

وقد كان من الطبيعى أن يرفض المجتمع الدولى هذه الحجج الإسرائيلية، وأن تؤكد الأمم المتحدة انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضى الفلسطينية المحتلة ـ بما فيها

القدس ـ وتطالب إسرائيل بتنفيذ أحكامها واعتبار كل الإجراءات التى تتخذها فيها انتهاكًا لأحكامها إجراءات غير مشروعة.

والواقع، أن إسرائيل قد اتخذت هذا الموقف من الاتفاقية المذكورة لتغطية ممارساتها فى الأراضى العربية المحتلة، وإطلاق يدها فى تنفيذ سياسة الضم الزاحف لها.

٥ـ انتهاكات حقوق الإنسان

تتسم معاملة إسرائيل للفلسطينيين بالقسوة البالغة، وانتهاك المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان المعترف بها فى كافة المواثيق، بما فيها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وأحكام القانون الدولى الإنسانى. وقد سبق لنا الكلام عن الانتهاكات الإسرائيلية للأحكام القانونية التى تحدد طبيعة الاحتلال الحربى، والقيود على سلطة دولة الاحتلال فى إدارة الإقليم المحتل، ونكتفى ـ فيما يلى ـ بالإشارة إلى بعض ممارسات إسرائيل فى الأراضى المحتلة من واقع التقرير الذى أعدته منظمة العفو الدولية فى ديسمبر ٢٠٠٦م بمناسبة مرور ست سنوات على اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) ضد الاحتلال.

يذكر التقرير فى مقدمته: «إن اتجاهات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، والاستهتار بالقانون الدولى التى ميزت الاحتلال العسكرى الإسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة طوال ٤٠ عاما أصبحت مستحكمة للغاية ومستمرة.. وقد قتل نحو ٤٠٠٠ فلسطينى معظمهم مدنيون عُزل، وبينهم قرابة ٨٠٠ طفل على أيدى القوات الإسرائيلية فى عمليات قصف عشوائى ومتهور، فضلاً عن القصف المدفعى وإطلاق النار من قبل القوات الإسرائيلية على المناطق السكنية المكتظة ومخيمات اللاجئين فى شتى أنحاء الأراضى المحتلة فى السنوات الماضية.. وبالإضافة إلى الخسائر فى الأرواح بين الجانبين، فقد تعرض الفلسطينيون فى سائر الأراضى المحتلة إلى مجموعة هائلة من انتهاكات حقوق الإنسان، فقد هدمت القوات الإسرائيلية آلاف المنازل الفلسطينية، ودمرت مناطق شاسعة من الأراضى المزروعة، وقسمًا كبيرًا من البنية التحتية المدنية بما فيها منشآت الطاقة الكهربائية والطرق والجسور وشبكات المياه

والمجارى والهاتف، كما أن القيود المتزايدة باستمرار والمفروضة على حرية تنقل الفلسطينيين وحركة البضائع سواء داخل الأراضى المحتلة أو منها أو إليها جعلت أى شكل من أشكال الحياة ضربًا من المستحيل.

وتشكل مئات نقاط التفتيش العسكرية وعمليات الحصار، بالإضافة إلى السور/ الجدار الذى تقوم إسرائيل بإنشائه فى شتى أنحاء الضفة الغربية ـ على الرغم من أن محكمة العدل العليا أعلنت أنه غير قانونى ـ عائقًا أو مانعًا لوصول الفلسطينيين إلى أراضيهم وأماكن عملهم ومدارسهم ومستشفياتهم وغيرها من المرافق الطبية. أما ما يقرر مسار السور / الجدار ومواقع نقاط التفتيش العسكرية وعمليات الإغلاق، وهى جميعًا تعيق حركة الفلسطينيين ـ فهو وجود المستوطنات الإسرائيلية وموقعها، وقد أقيمت هذه المستوطنات لمنفعة المستوطنين الإسرائيليين حصريًا على أرض فلسطينية تم الاستيلاء عليها فى مختلف مناطق الضفة الغربية، وهى غير شرعية بموجب القانون الدولى.. وفى قطاع غزة، وهى المنطقة الوحيدة التى سحب منها المستوطنون الإسرائيليون ـ فإن الإغلاق الذى تفرضه القوات الإسرائيلية يترك سكان القطاع وعددهم ١ر٤ مليون نسمة مقطوعين ومعزولين عن بقية أجزاء الأراضى المحتلة وعن العام الخارجى فى معظم الأوقات...».

ويمضى التقرير متحدثًا تفصيليًا عن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التى ترتكبها إسرائيل، وعن أعمال التدمير المتعمد وغير المبرر للبنية التحتية المدنية والممتلكات على أيدى السلطات الإسرائيلية ذاكرًا أنها تصل إلى حد جريمة الحرب، وعن تضييق الخناق على غزة وفك الارتباط الخادع لها، وحصار مدينة نابلس، وكذا عن السور/ الجدار. كما يعدد أمثلة لانتهاكات إسرائيل للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وعمليات هدم المنازل (أكثر من ٥٠٠٠ منزل) ومئات الورش والمصانع والمبانى العامة وغيرها واقتلاع كروم الزيتون والبيارات وتشريد الآلاف من منازلهم، واعتقالات الفلسطينيين الذين لا يزال أكثر من عشرة آلاف منهم خلف القضبان، ومنع جمع شمل العائلات.

(وتمارس إسرائيل التعذيب فى التحقيقات مع الفلسطينيين والسجناء، وهى الدولة الوحيدة التى أصدرت تشريعًا يبيح التعذيب).

٦ ـ سياسة الضم الزاحف للأراضى المحتلة (Creeping Annexation)

(أ) المواقف الإسرائيلية تجاه الأراضى المحتلة

فاقت الانتصارات التى حققتها القوات الإسرائيلية فى حرب ١٩٦٧م كل التوقعات، بما فى ذلك توقعات إسرائيل نفسها، فقد وجدت حدود غزوها تمتد إلى قناة السويس ومرتفعات الجولان وتشمل كافة الأراضى الفلسطينية، وكان عليها أن تتخذ قراراً بشأن هذه الأراضى العربية الممتدة بملايين سكانها العرب، وذلك بعد أن أعربت فى أعقاب وقف القتال مباشرة عن عزمها على البقاء فى هذه الأراضى التى احتلتها إلى أن يتم الاتفاق بينها وبين كل من الدول المجاورة على حدود جديدة آمنة.

وعلى مدى الاحتلال الطويل للأراضى العربية، لم تحدد إسرائيل تلك الحدود التى تطالب بها وتعتبرها محققة لأمنها، وإنما بدأت فى تثبيت احتلالها وخلق أمر واقع فيها عن طريق إقامة المستوطنات الإسرائيلية بوجه خاص، وذلك بعد أن قامت بضم القدس، وفرض القانون الإسرائيلى على الجولان السورية.

(ب) مشروع إيجال آلون

كان من الواضح أن إسرائيل تطمع فى الاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضى العربية المحتلة فى فلسطين وسوريا ومصر، ولكنها كانت ترغب فى الوقت نفسه فى أن تكون مأهولة بأقل عدد من السكان.

وقد وضع إيجال آلون مشروعًا يحقق لها رغبتها بقدر الإمكان، وكان هذا المشروع يقترح ما يلى:

* إنشاء حزام يتراوح عرضه بين ١٠ و١٥ كم يمتد على طول وادى نهر الأردن ويضم أقل عدد ممكن من السكان العرب، وتضم إسرائيل أراضيه.

* إنشاء شريط يصل من طريق القدس لأريحا حتى نتوء اللطرون، وتضم إسرائيل أراضيه.

* احتواء صحراء يهودا بأكملها من جبل الخليل حتى البحر الميت ومنطقة النقب داخل إسرائيل.

* ضم قطاع غزة وتوطين اللاجئين خارجه، سواء فى الضفة الغربية أو فى منطقة العريش.

* ضم القدس الشرقية وتوحيد المدينة تحت السيادة الإسرائيلية.

* ضم إسرائيل لمنطقة رفح وغرب السويس والضفة الغربية للبحر الأحمر جنوبًا من إيلات حتى شرم الشيخ وبناء مطارين قرب الحدود الدولية لمصر.

* ضم الجولان السورية.

(ج) سياسة الحكومات العمالية

بالرغم من عدم المصادقة على مشروع إيجال آلون بصفة رسمية، اتخذت الحكومات العمالية سياسة استيطانية تهتدى به، بحيث بدأت بإقامة المستوطنات الإسرائيلية فى المناطق التى يقترح المشروع ضمها لإسرائيل فى التسويات التى تعقدها مع الدول العربية.

واتبع موسى ديان ـ المسئول الأول عن تلك الأراضى ـ سياسة الجسور المفتوحة التى تعنى إتاحة الاتصالات بين سكان الأراضى المحتلة وسكان الدول العربية وخاصة الأردن ـ مع قدر من التقاسم الوظيفى يسمح للحكومة الأردنية بدفع رواتب موظفيها فى الضفة الغربية، ووضع المسجد الأقصى وقبة الصخرة تحت الإدارة الفلسطينية والإشراف الأردنى.

ومن ناحية أخرى كان ديان راغبًا فى استيلاء إسرائيل على الأراضى التى احتلتها ويرفض مشروع إيجال آلون، ومن ثم مارس الضغوط على الحكومات العمالية؛ لكى تواصل النشاط الاستيطانى خارج المناطق التى يقترح المشروع إعادتها للدول العربية، وبدأت تلك الحكومات بالفعل إقامة المستوطنات فى أماكن متفرقة فى الأراضى المحتلة، وذلك تحت ضغط قطاع من الرأى العام شكل حركة سميّت «حركة أرض إسرائيل الكاملة».

وكان حزب العمل الإسرائيلى يرى الاتفاق مع الأردن على أساس حل وسط إقليمى لتلك الأراضى، وهو ما عرف بالخيار الأردنى.

(د) حركة جوش إيمونيم والليكود

تشكلت فى أعقاب حرب عام ١٩٧٣م حركة أصولية يهودية تتخذ لنفسها شعاراً «أرض إسرائيل لشعب إسرائيل، بحسب توراة إسرائيل». وأقامت الحركة المذكورة تحالفًا مع حكومات الليكود التى تولت السلطة منذ عام ١٩٧٧م، حيث وضعت تلك الحكومات موارد مالية ضخمة تحت تصرف الحركة ودعمت مشاريعها الاستيطانية.

وتؤمن هذه الحركة بالأفكار الدينية اليهودية، وخاصة العقيدة المسيحانية، وفكرة خلاص إسرائيل.

وللحركة منظمتها الاستيطانية الخاصة المسماة (أمناه ـ أى العهد). ولها رابطة للمجالس المحلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة تسمى (ييشع ـ أى الخلاص) وهى هيئة شبه رسمية لها مواردها المالية والاقتصادية، وتتدخل مباشرة فى تنفيذ سياسة الدولة فى الأراضى المحتلة. كما أنها تصدر مجلة شهرية باسم (ليكوداه ـ أى نقطة).

وقد حظيت حركة جوش إيمونيم بتأييد وتعاطف من وزراء ونواب الليكود، وخاصة آرييل شارون، وموشى أرينس، وإسحاق موداعى، وموشى نسيم، . . . وغيرهم.

وقد قامت الحركة بنشاط استيطانى مكثف، وخاصة بإقامة مستعمرات يهودية فى أماكن حساسة كثيفة السكان فى الضفة الغربية بهدف ضمان ضمها إلى إسرائيل، والحيلولة دون قيام كيان فلسطينى قابل للحياة.

ومن أوائل المستوطنات التى أنشأتها جوش إيمونيم مستوطنة «إيلون موريه» عام ١٩٧٣م بهدف تأسيس مستعمرة يهودية فى قلب منطقة السامرة (شمال الضفة) ذات الكثافة السكانية العالية، فى تحد لسياسة حكومة العمل، وقد أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٩م حكمًا يقضى بإزالة المستعمرة مؤكدة أن القانون الدولى يحظر مصادرة الممتلكات الخاصة من أجل الاستيطان، الأمر الذى أثار ثائرة

الحركة المذكورة، ولكن حكومة الليكود اضطرت إلى الامتثال للحكم، ووضعت تحت تصرف الحركة قطعة أرض أخرى، وقررت توسيع نطاق الاستيطان فيما اعتبرته أراضى الدولة.

وقد قدمت الحركة المذكورة إلى مناحيم بيجين عام ١٩٧٨م مشروعها القاضى بإقامة ١٢ مستوطنة جديدة بالضفة الغربية، وفى عام ١٩٨٠م قدمت خطتها الاستيطانية الثانية لإقامة ١٥ مستوطنة أخرى وتوسيع عدد من المستوطنات، وذلك بهدف توطين ما بين ٧٥٠ ألفًا إلى مليون مستوطن فى الضفة الغربية لتحقيق عدة أهداف من بينها المحافظة على عمق البلاد من نهر الأردن وحتى السهل الساحلى، والسيطرة على سلسلة الجبال فى الضفة، والسيطرة على وادى الأردن.

(هـ) خطط الاستيطان

فى عام ١٩٧٩، أقرت المنظمة الصهيونية مشروع متتياهو دروبلس الذى أطلق عليه اسم «المشروع الرئيسى لتنمية الاستيطان فى يهودا والسامرة» واستهدف المشروع إقامة ٧٠ مستوطنة مجتمعية مدنية خلال خمس سنوات، وتكثيف المستوطنات القائمة، وزيادة عدد المستوطنين ليبلغ ما بين ١٢٠و١٥٠ ألف مستوطن، بحيث يتم توزيع المستوطنات على مواقع إستراتيجية. وقد عدلت الخطة عام ١٩٨٢م لزيادة عدد المستوطنين إلى ١ر٣ مليون بحلول عام ٢٠١٠م.

ووضع شارون خطة تسمى العمود الفقرى المزدوج، وتقضى بإقامة قطاع استيطانى يقطع الضفة الغربية من شمالها إلى جنوبها، ويشمل كل الجناح الشرقى للضفة تمتد منه قطاعات عرضية واسعة لتحقيق عدة أغراض هى: إقامة اتصال استيطانى مباشر بين القطاع الشرقى وإسرائيل، وتركيز الاستيطان فى الحواف الغربية للمرتفعات الشمالية بالضفة، وعزل التجمعات العربية عن بعضها بقطاعات يهودية وتطويقها (بما يشمل تطويق مدن نابلس ورام الله وطريق القدس/ أريحا ومدينة الخليل ومدينة بيت لحم). وقد تولى شارون تنفيذ خطته عندما تولى منصب وزير الزراعة ورئيس اللجنة الوزارية العليا لشئون الاستيطان عام ١٩٧٧م، وفى المناصب

الأخرى التى تولاها ومنها رئاسة الحكومة، كما أنه وجه نداء للإسرائيليين بإقامة المستوطنات فى الأماكن الجبلية، الأمر الذى أدى إلى إقامة عدد كبير من البؤر الاستيطانية العشوائية.

ومن الصعب معرفة العدد الحالي للمستوطنات الإسرائيلية، حيث لا يعلن عن كثير من العمليات الاستيطانية، وإن كانت الضفة أصبحت مقسمة إلى ثلاثة كانتونات غير متصلة، تربط بينها الطرق الالتفافية المخصصة لاستخدام الإسرائيليين.

(و) خطة تطوير القدس الكبرى

قامت إسرائيل بضم مدينة القدس الشرقية عقب احتلالها فى يونيو ١٩٦٧م. حيث أصدر الكنيست فى ٢٥ من ذلك الشهر قانونًا يسمح بفرض القانون والإدارة الإسرائيليين على أى أجزاء كانت من أرض إسرائيل التاريخية، وتخويل وزير الداخلية سلطة توسيع الحدود البلدية للقدس، وأصدر الوزير قراراً يقضى بمد حدود المدينة بما يشمل ٢٨ قرية وبلدة فلسطينية (مراعيًا استبعاد ما بها كثافة سكانية)، وتم توحيد شطرى المدينة وإزالة الحواجز بينهما.

كما استولت إسرائيل على حى المغاربة المواجه لحائط البراق (حائط المبكى) وأزالته وقامت بتوسيع الساحة المواجهة للحائط، ومصادرة الأراضى المحيطة بالقدس الشرقية، وأقامت حزامًا من المستوطنات يحيط بها من كل جانب.

وفى ٣٠ يوليو ١٩٨٠م، أصدر الكنيست قانونًا أساسيًا باعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل.

وفى عام ١٩٨٣م، كشف النقاب عن خطة لتطوير منطقة القدس، بإقامة المزيد من المستوطنات (١٥ مستوطنة خلال عامين) وشق عدد من الطرق المركزية لربط القدس بشبكة من المواصلات بقصد إقامة «القدس الكبرى».

وقررت حكومة نتنياهو (١٩٩٦/ ١٩٩٩م) البدء بإنشاء مستوطنة حارحوما على

جبل أبى غنيم ببناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية على مساحة ٢٠٥٨ دونمًا مع توسيع مستوطنة معالى أدوميم شرقًا لتحقيق التواصل الإقليمى مع القدس وفصل «القدس الكبرى» عن بقية أراضى الضفة الغربية.

وواصلت الحكومات التالية تنفيذ الخطة المذكورة بتوسيع الحدود البلدية للقدس، وإتمام فصلها عن أراضى الضفة بإقامة المزيد من المستوطنات، فضلاً عن الاستيطان فى البلدة القديمة، وإسكان اليهود فى أحيائها الفلسطينية لإتمام عملية تهويدها، مع التضييق على السكان الفلسطينيين بإلغاء تصاريح إقامتهم وهدم المنازل التى يقيمونها بحجة عدم الحصول على تراخيص بالبناء.

(ز) إقامة الجدار العازل

ترجع فكرة الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى إسحاق رابين الذى رأى فيه وسيلة لمنع هجمات الفلسطينيين، وقد تبنى شارون الفكرة ومضى فى تنفيذها بهدف اقتطاع مزيد من الأراضى الفلسطينية من جهة، ورسم حدود بين إسرائيل والكيان الفلسطينى من جهة أخرى، وذلك تنفيذاً لمشروعه الخاص بعقد اتفاق مرحلى طويل الأجل بين الجانبين، الأمر الذى يمكن إسرائيل من التهرب من تسوية قضايا الوضع الدائم، وخاصة الحدود النهائية، والقدس، واللاجئين بإرجاء التفاوض بشأنها زمنًا طويلاً مما يؤدى إلى إسقاطها.

وادعى شارون أن الجدار ذو طبيعة مؤقتة، وأنه أقيم لاعتبار أمنى هو منع الاعتداءات الفلسطينية على الإسرائيليين.

وقد أوضح سكرتير عام الأمم المتحدة فى تقريره المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر ٢٠٠٣م الأضرار الخطيرة للجدار على الأوضاع الاقتصادية والأمنية والإنسانية للفلسطينيين.

وأدانت محكمة العدل الدولية إقامة الجدار المذكور فى فتواها الصادرة فى ٩/ ٧/ ٢٠٠٤م، واعتبرته عملاً غير مشروع، ومخالفًا لمبادئ القانون الدولى، وطالبت إسرائيل بإزالته.

(ح) الانسحاب من قطاع غزة وخطة الانطواء

قام آرييل شارون بتنفيذ خطته للانسحاب من قطاع غزة وتصفية المستوطنات الإسرائيلية فيه، وذلك من جانب واحد ودون الاتفاق مع الجانب الفلسطينى، وسميت هذه الخطة بخطة الانطواء.

وإذا كان هذا الانسحاب يبدو غريبًا من شخص مثل شارون عرف طوال تاريخه بأنه رائد الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، فإن هذا الإجراء جزء من إستراتيجية استهدف منها رسم الحدود الإسرائيلية من جانب واحد، تنفيذًا لخطته المشار إليها فى البند السابق، وذلك بعد أن قدّر أن الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة يحقق لإسرائيل مزايا أمنية واقتصادية، فضلاً عن التأثير الإيجابى السياسى والدعائى على المستوى الدولى، وخاصة لدى الولايات المتحدة التى اعتبرته تحريكًا لعملية السلام المتوقفة.

ومع ذلك، فإن إسرائيل لا تزال تفرض الحصار على القطاع برًا وبحرًا، وتواصل التوغل فيه واعتداءاتها عليه وتشن الغارات الجوية وخاصة لاغتيال قادة المقاومة الفلسطينية بالصواريخ التى تطلقها طائراتها.

***

الفصل الثامن

نسف عملية السلام

١ ـ مؤتمر مدريد للسلام

وجهت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى الدعوة إلى سوريا ولبنان والأردن والفلسطينين (للمشاركة بوفد أردنى/ فلسطينى مشترك) وإسرائيل لحضور مؤتمر يعقد فى مدريد يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٩١م، وذلك للتفاوض على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢و٣٣٨، وعلى أن يتم التفاوض بشأن القضية الفلسطينية على مرحلتين: الأولى للاتفاق على فترة انتقالية مدتها خمس سنوات يطبق خلالها نظام للحكم الذاتى الفلسطينى، والثانية ـ بعد عامين ـ للاتفاق على الوضع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة، على أن تجرى بالتوازى مع هذه المفاوضات مفاوضات متعددة الأطراف تشارك فيها مع أطراف النزاع دول أخرى، وذلك للاتفاق على المسائل المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط ككل (الأمن ـ التنمية الاقتصادية ـ البيئة ـ اللاجئين . . إلخ).

وقد قبلت الأطراف العربية الشروط التى تضمنتها الدعوة - والتى فرضتها حكومة إسحاق شامير ـ بسبب ضعف موقف العرب عقب الغزو العراقى للكويت، ومن هذه الشروط أن يتم التفاوض المباشر فى مسارات مستقلة بين إسرائيل وكلٍّ من الأطراف العربية، كما أن منها حرمان منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة وتشكيل الوفد الفلسطينى (ضمن الوفد المشترك مع الأردن) من أهالى الضفة والقطاع دون القدس.

وقد تعثرت المفاوضات التى عقدت فى واشنطن، ولكن منظمة التحرير الفلسطينية

وإسرائيل تمكنتا من التوصل ـ من خلال قناة سرية فى أوسلو ـ إلى اتفاق لإعلان المبادئ[1].

٢ ـ اتفاقات أوسلو

نص إعلان المبادئ ـ الموقع فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣م ـ على إنسحاب إسرائيلى من غزة وأريحا وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية تدريجيًا فى الضفة الغربية، كما تضمن إقامة سلطة فلسطينية للحكم الذاتى، ومبادئ خاصة بدور كلٍّ من هذه السلطة وإسرائيل بالنسبة للأمن، وكذا تأجيل التفاوض بشأن قضايا الوضع النهائى (القدس ـ الحدود ـ المستوطنات ـ اللاجئين ـ الترتيبات الأمنية ـ العلاقات مع الدول المجاورة) إلى المرحلة الثانية التى تبدأ بعد مضى عامين.

وواصل الطرفان المفاوضات بصعوبة بالغة (بسبب مماطلة حكومة رابين وإجراءاتها القمعية) إلى أن عقدا الاتفاقية الانتقالية فى ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥م، والتى قسمت الضفة إلى ٣ مناطق (المنطقة «أ» حيث تتولى السلطة الفلسطينية مسئولية الإدارة والأمن ـ والمنطقة «ب» والتى تمارس فيها السلطة مسئولية الإدارة دون الأمن ـ والمنطقة «ج» التى تتولى فيها إسرائيل كل المسئوليات)، كما تضمنت نصوصًا بشأن إعادة الانتشار التدريجى للقوات الإسرائيلية فى الضفة (دون تحديد توقيتات زمنية واضحة).

٣ ـ مقتل إسحاق رابين والانحراف نحو اليمين

لا شك أن اغتيال إيجال أمير لإسحاق رابين كان من تأثير حملة اليمين والأصولية التى شنها أنصارهما عليه بسبب عقد الاتفاقية الانتقالية مع الفلسطينيين فى سبتمبر ١٩٩٥م.

وقد ذكر القاتل فى التحقيقات التى أجريت معه: «لم أكن لأفعل ذلك إلا بسبب التزامى الدينى بالدفاع عن أرض إسرائيل ضد المذنب رابين كما أوضحه عدة حاخامات.. لقد فعلته لوجه الله والشعب والبلد».

---

(١) كان المؤلف مستشارًا للوفد الفلسطينى فى المفاوضات التى عقدت فى واشنطون على مدى سنتين عقب مؤتمر مدريد وظل يعمل مع الوفد حتى توقيع اتفاق غزة/ أريحا، دون مشاركته فى مفاوضات أوسلو.

والواقع، أن المجتمع الإسرائيلى قد انحرف منذ ذلك الوقت انحرافًا حادًا نحو اليمين والأصولية اليهودية، وتصاعدت المعارضة لاتفاقات أوسلو، وفى عام ٢٠٠٠ شن شارون وغيره من زعماء اليمين حملة ضارية ضد ما اعتبروه تنازلات خطيرة من جانب إيهود باراك فى مفاوضات كامب ديڤيد (٢)، الأمر الذى أدى إلى سقوط حكومته.

٤ ـ نسف شارون لعملية السلام

فى ٤ نوڤمبر ١٩٩٥م، دفع إسحاق رابين حياته ثمنًا لعملية السلام، وتولى الحكم بعده شيمون پيريس ـ الذى أجريت فى عهده الانتخابات التشريعية الفلسطينية وانتخاب ياسر عرفات رئيسًا ـ وفاز نتنياهو فى الانتخابات التالية وأوقف تنفيذ اتفاقات أوسلو إلا من عقد اتفاق بشأن مدينة الخليل وآخر بشأن إعادة انتشار محدود (اتفاق واى ريفر). وبعد أن سقطت حكومته، تولى إيهود باراك الحكم وطلب إلى الرئيس الأمريكى بيل كلينتون عقد مؤتمر فى كامب ديڤيد للتفاوض مع ياسر عرفات بشأن الوضع النهائى للضفة والقطاع، ولكن المفاوضات فشلت وتسببت زيارة آرييل شارون الاستفزازية للحرم القدسى إلى انفجار انتفاضة الأقصى. وقد ضاعفت الانتفاضة من معارضة الإسرائيليين لعملية السلام.

وتولى شارون الحكم. وقام بنسف عملية السلام تمامًا. فأعلن انتهاء اتفاقات أوسلو، وقام بعرقلة كافة المحاولات لاستئناف العملية السلمية باشتراط توقف كافة أعمال العنف قبل البدء فيها، ومن ثم رفض توصيات لجنة ميتشل، والچنرال زينى، والنقاط الأمنية لتينيت وكانت كلها محاولات لدفع عملية السلام.

وقد وجد شارون فى الرئيس چورج بوش الابن حليفًا يدعم كل مواقفه وممارساته القمعية (وخاصة منذ أحداث ١١ سپتمبر ٢٠٠١م)، حيث وافقه على اعتبار انتفاضة الأقصى أعمالاً إرهابية (وليست من قبيل المقاومة الشرعية للاحتلال).

وفى ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٢م، أعلن بوش مبادرة عن إقامة دولتين إسرائيلية وأخرى فلسطينية يعيشان بسلام جنبًا إلى جنب.

وشكلت رباعية دولية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وروسيا والأمم المتحدة لتنفيذ «رؤية بوش»، وأعدت ما عرف بخريطة الطريق لتسوية النزاع على مراحل (وتشمل الأولى وقف جميع أعمال العنف، ووقف جميع أشكال الاستيطان الإسرائيلى والقيام بإصلاحات فلسطينية، أما المرحلة الثانية فتتضمن إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة. وتتضمن الأخيرة التفاوض على قضايا الوضع النهائى وإنهاء النزاع العربى الإسرائيلى) وقدم شارون ١٤ تحفظًا على خريطة الطريق. (ومن هذه التحفظات: أن يقوم الجانب الفلسطينى فى المرحلة الأولى بحل جميع المنظمات الإرهابية (حماس والجهاد وغيرهما) وجمع أسلحتها وتدميرها ـ وعدم الانتقال إلى المرحلة الثانية قبل الوقف الكامل للعمليات الإرهابية وإسناد آلية الرقابة على التنفيذ للولايات المتحدة ـ واعتراف الجانب الفلسطينى بحق إسرائيل فى الوجود كدولة يهودية والتخلى عن حق عودة اللاجئين).

وظلت عملية السلام متوقفة، وقام شارون بإجراء أحادى بالانسحاب من قطاع غزة وتصفية المستوطنات فيه. وبدأ العمل فى إقامة الجدار العازل بالضفة الغربية.

وواضح أن الهدف الذى كان يسعى إليه شارون هو اعتبار الجدار العازل هو الحدود «المؤقتة» لها، وتفادى التفاوض بشأن الحدود النهائية والقدس واللاجئين وغيرها من قضايا الوضع النهائى تنفيذاً لفكرته عن التسوية الانتقالية طويلة الأجل.

هذا ولا شك فى أن أفكار آرييل شارون ومواقفه تعكس إستراتيجية الصهيونية وأهدافها ووسائلها التى تحدثنا عنها فى الباب الثالث.

وقد اتسم تاريخ شارون العسكرى والسياسى بعدائه الشديد للعرب، وللفلسطينيين بوجه خاص، حيث تميزت اعتداءاته عليهم بالقسوة البالغة والاستخدام المفرط للقوة العسكرية.

كما أنه يعد رائد الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة، وإذا كان قد لجأ إلى الانسحاب من قطاع غزة، فإنما يدخل ذلك فى إطار إستراتيجيته التى تقوم على أساس رسم حدود لإسرائيل من جانب واحد، ومن ثم أقام الجدار العازل فى الضفة الغربية

للاحتفاظ بالكتل الرئيسية للمستوطنات فيها، مع المحافظة على الطابع اليهودى لدولة إسرائيل بتقليصها عدد السكان الفلسطينيين فيها إلى أدنى حد، وهو يستهدف بفكرة عقد تسوية انتقالية طويلة الأجل مع الجانب الفلسطينى (لمدة ١٠ إلى ٢٠ عامًا) دون الدخول فى مفاوضات الوضع النهائى إسقاط قضايا القدس والحدود الدائمة واللاجئيين . . إلخ مع مضى الزمن ومواصلة إسرائيل التغييرات فى الأراضى المحتلة .

***

الفصل التاسع

المواقف الإسرائيلية من قضايا الوضع النهائى

حدد اتفاق إعلان المبادئ فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م القضايا التى يجرى التفاوض عليها لعقد التسوية النهائية، وهى: الحدود ـ والقدس ـ واللاجئون ـ والمستوطنات ـ والأمن ـ والعلاقات مع الدول المجاورة (مادة ٥).

ونستعرض ـ فيما يلى ـ مواقف إسرائيل من هذه القضايا تحقيقًا لأهدافها الصهيونية[١]:

١ ـ الحدود

تقدمت المنظمة الصهيونية العالمية فى ٢ فبراير ١٩١٩م بمذكرة إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام بباريس، أوضحت فيها الحدود التى تطالب بها لإقامة الدولة اليهودية فى فلسطين، بحيث تكون على النحو التالى:

* أن تتضمن الأراضى اللبنانية الواقعة ضمن خط صيدا/ القرعون/ بيت جن.
* الاستيلاء على أكبر نسبة ممكنة من مياه نهر الليطانى.
* الاستيلاء على أجزاء جنوب سوريا.
* الاستيلاء على الأراضى الخصبة شرق الأردن.

(١) انظر كتابنا: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية (دار الشروق).

* الاستيلاء على الجزء الشمالى الغربى من الحجاز غرب الخط الحديدى الحجازى حتى مدخل خليج العقبة وتلك الممتدة بين المدينة المنورة وأقصى الشمال الحجازى.

* الاستيلاء على أجزاء من سيناء بالاتفاق مع الحكومة المصرية (كانت مصر تحت الحماية البريطانية).

* أوضحت المذكرة أن الدولة اليهودية يجب أن تكون واسعة بحيث تكفى لتهجير اليهود من كافة أنحاء العالم إليها، وأن تسيطر على مصادر المياه لتكون قابلة للحياة.

وقد راعت بريطانيا فى رسم حدود فلسطين مع جاراتها العربية توسيع رقعة فلسطين على حساب تلك الدول، وذلك فى المفاوضات التى أجرتها مع فرنسا (دولة الانتداب على سوريا ولبنان).

واضطرت المنظمة الصهيونية إلى قبول الحدود التى رسمها قرار التقسيم عام ١٩٤٧م للدولة اليهودية، وذلك بصفة مرحلية لحين التمكن من توسيع رقعة هذه الدولة.

وأعلن بن جوريون قيام دولة إسرائيل دون تعيين حدودها، وصرح بأن حدود هذه الدولة ستكون حيث يصل جنودها. وحاول فى حرب السويس أن يستولى على سيناء وقطاع غزة.

وبعد أن تمكنت إسرائيل عام ١٩٦٧م من الاستيلاء، على كل الأراضى الفلسطينية وعلى الجولان السورية وسيناء وجدت إسرائيل أن الفرصة متاحة لإقامة إسرائيل الكبرى والتوسع فى معظم الأراضى العربية المحتلة.

وكانت المشكلة التى واجهت إسرائيل هى المشكلة السكانية الفلسطينية. فإسرائيل تريد أرضًا خالية من السكان العرب لتتوسع فيها، خاصة وأن نسبة تزايد هؤلاء السكان عالية إلى حد توقع أن تكون لهم الأغلبية فى وقت قريب إذا ما قامت إسرائيل بضم الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧م.

لذا تقدم إيجال آلون بمشروعه الذى يحدد الأراضى التى تقتطعها إسرائيل وتضمها إليها وتعيد بقيتها إلى الدول العربية. ورغم عدم اعتماد هذه الخطة بصفة رسمية، سارت الحكومة العمالية على هديها فى بناء المستوطنات اليهودية، إلا أنها ما لبثت أن تجاوزتها،

وأخذت تقيم المستوطنات فى غيرها من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، ثم كثفت حكومات الليكود من بناء المستوطنات فى كل أنحاء الأراضى العربية تحت ضغط اليمين الإسرائيلى والأصولية اليهودية، وخاصة حركة جوش إيمونيم.

وأصبحت المستوطنات عاملاً أساسيًا فى تحديد موقف إسرائيل من رسم حدود الدولة فى مفاوضات الوضع النهائى التى عقدت فى مؤتمر كامب ديفيد فى يوليو عام ٢٠٠٠م، حيث اقترحت ضم كتل المستوطنات إليها ضمن حوالى ٥ إلى ١٠٪ من أراضى الضفة الغربية (مقابل التنازل عن ٢٪ من أراضى النقب جنوب قطاع غزة).

كما مضت إسرائيل فى إقامة الجدار العازل بهدف رسم حدود الضفة التى تستولى عليها خلف الجدار، بحيث لا يبقى من الضفة فى أيدى الفلسطينيين سوى حوالى ٤٠٪ منها. أما قطاع غزة، فقد انسحب آرييل شارون منه من جانب واحد، وفرض عليه الحصار من الخارج.

وقد سبقت الإشارة إلى أفكار شارون فى هذا الشأن.

٢ـ القدس

تتمسك إسرائيل بضم القدس الشرقية وتوحيدها مع القدس الغربية وتوسيع حدودها وتقليص عدد سكانها الفلسطينيين؛ لتكون عاصمة إسرائيل الأبدية.

وتعتبر إسرائيل القدس (أورشاليم) أقدس المدن باعتبارها المدينة التى استولى عليها داود من اليبوسيين، وأصبحت تسمى باسمه واتخذ منها عاصمة لدولته، وبها جبل الهيكل، حيث بنى سليمان هيكل الرب، الذى تسعى للبحث عن آثاره وتنوى بناءه من جديد، وبها حائط المبكى والحوض المقدس وقبر داود.. إلخ. وقد خلعت الكتابات الدينية اليهودية على القدس طابعًا فريدًا، فهى ـ فى هذه الكتابات ـ «تحوى تسعة أعشار الجمال فى العالم ومن يعش فيها يؤت الحكمة، بل هى مركز العالم وسرة الأرض، ولن يدخل الإله القدس ملكوته السماوية قبل أن يدخل القدس الأرضية».

ومع ذلك، فإن للمدينة قدسيتها لدى المسيحيين أيضًا، فهى التى شهدت دعوة المسيح ومحاوراته مع اليهود، كما شهدت صلبه وقيامته، وبها مقبرته وطريق الآلام

الذى سار فيه حاملاً صليبه. وبها كذلك كنيسة القيامة وغيرها من الكنائس التى يحج إليها المسيحيون.

وهى كذلك مدينة مقدسة فى الإسلام، فهى أولى القبلتين وثالث الحرمين والمدينة التى أسرى منها محمد إلى السماء، والتى تحوى المسجد الأقصى الذى بناه عبد الملك ابن مروان وقبة الصخرة التى تعد آية من فن العمارة الإسلامية، وبها قبور عدد من الصحابة والتابعين.

ولا يمكن إغفال الطابع العربى الإسلامى للقدس بمبانيها وطرقها ومدارسها وأسواقها التى تحكى تاريخها فى ظل الدولة الإسلامية.

ومع ذلك، فإن إسرائيل تتمسك بفرض سيادتها على القدس بجميع أجزائها: الغربية التى استولت عليها عام ١٩٤٨م والشرقية والبلدة القديمة اللتين استولت عليهما عام ١٩٦٧م، وسارعت إلى ضم القدس وتوحيدها واعتبارها العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل.

وقد تحطمت مفاوضات كامب ديفيد (٢) على صخرة القدس، حيث طالبت إسرائيل بفرض سيادتها حتى على المسجد الأقصى ولم تتنازل إلا بقبول السيطرة الفلسطينية على الأحياء العربية فى القدس القديمة.

ومنذ احتلال إسرائيل للقدس الشرقية، بدأت تحيطها بحلقة من المستوطنات، وتصادر الأراضى الفلسطينية، وتوسع من حدودها البلدية وتربط بينها وبين بقية المستوطنات بعدد آخر منها لتفصل بين «القدس الكبرى» وبين بقية أراضى الضفة الغربية على نحو ما سبق بيانه.

ومن ناحية أخرى، عملت إسرائيل على تقليص عدد السكان الفلسطينيين فى القدس باتخاذ عدد من التشريعات والإجراءات لإلغاء تصاريح إقامتهم فيها وهدم منازلهم بحجة البناء بغير ترخيص.

وكانت الأمم المتحدة قد وضعت ـ بقرار التقسيم رقم ١٨١ ـ نظاما خاصًا للقدس يتضمن تدويل منطقة القدس وما حولها واعتبارها «منطقة منفصلة ـ Corpus Separatum» تتمتع باستقلال واسع فى الحكم والإدارة، ويحكمها حاكم يعينه مجلس

الوصاية وإلى جانبه مجلس تشريعى منتخب، ويكون لها قضاؤها المستقل، وعلاقاتها مع الدولتين العربية واليهودية، كما يكون لسكانها جنسية مستقلة. غير أن إسرائيل لم تقبل هذا النظام وبادر بن جوريون بنقل الوزارات والكنيست إليها، وإعلانها عاصمة للدولة (كما لم يقبل الأردن تدويل القدس وقام بضم القدس الشرقية).

وبالرغم من تغاضى الأمم المتحدة عن تنفيذ قرار تدويل القدس، فإنها ظلت متمسكة بأن القدس الشرقية أرض محتلة، وتنطبق بشأنها اتفاقية جنيف الرابعة، ويعتبر كل ما قامت به إسرائيل من إجراءات قانونية (كقرار اعتبارها عاصمة لإسرائيل) وجغرافية (بناء المستوطنات ومصادرة الأراضى) وسكانية (طرد الفلسطينيين) وإدارية وغيرها إجراءات باطلة وغير مشروعة.

ومن ناحية أخرى، قام المتطرفون اليهود بالتعدى على المسجد الأقصى ومحاولة الصلاة فيه (وأقرت ذلك المحكمة العليا الإسرائيلية) كما حاولوا عدة مرات نسف المسجد، وشكلت عدة جمعيات إرهابية للدفاع عن «جبل الهيكل» والاستيلاء على الحرم القدسى وفرض السيادة الإسرائيلية عليه وإعادة بناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى ومنها منظمة جبل الهيكل وحركة كاخ وحركة كاهاناحىّ.

٣ـ اللاجئون

خلال عامى ١٩٤٧ و١٩٤٨م. فر حوالى ٧٥٠ ألف فلسطينى تحت رصاص الجنود الإسرائيليين وخوفًا من المذابح التى ارتكبها اليهود فى دير ياسين وغيرها.

وفى ١١ ديسمبر ١٩٤٨م، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٩٤ متضمنًا عودة اللاجئين الراغبين فى العودة وتعويض غير الراغبين، وكذا التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية لكل اللاجئين.

وفى عام ١٩٦٧م، فر حوالى ١٠٠ ألف فلسطينى بسبب الحرب وقرر مجلس الأمن عودتهم (قراره رقم ٢٣٧ فى ١٤ يونيو ١٩٦٧م).

وقد اتخذت إسرائيل منذ عام ١٩٤٨م موقفًا صارمًا يرفض عودة أى لاجئ فلسطينى إلى بيته وممتلكاته وأسكنت فيها المهاجرين واستولت عليها)، وذلك بزعم أن فرار اللاجئين كان تلبية لدعوة القادة العرب، الأمر الذى أثبتت التحقيقات

عدم صحته . وكل ما قامت به إسرائيل هو قبول أعداد ضئيلة فى إطار ما سمته جمع شمل العائلات ، فضلاً عن عدد محدود من نازحى حرب ١٩٦٧م .

وتدعى إسرائيل أنه حدث نوع من المقاصة بين يهود الدول العربية الذين هاجروا إليها وبين اللاجئين الفلسطينيين ، وواضح أنه لا يمكن تحميل الفلسطينيين تبعة هجرة يهود الدول العربية الطوعية إلى إسرائيل .

أما الأمم المتحدة ، فقد دأبت على إصدار قرارات سنوية تؤكد ضرورة تنفيذ القرار رقم ١٩٤ ، وأنشأت وكالة غوث اللاجئين التى تقدم معونات إنسانية لهؤلاء اللاجئين ـ تكاد تصل إلى حد الكفاف ـ وتعتمد فى تمويلها على معونات الدول .

هذا ، وتطالب إسرائيل بأن تكون عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية فى حالة إنشائها . وتؤيدها فى ذلك الولايات المتحدة . وجدير بالذكر أن ثمة دراسة فلسطينية (لسلمان أبو سنة) تدل على إمكان استيعاب إسرائيل لكل اللاجئين الفلسطينيين فى أماكن منها لا تزال تسمح بتوطينهم فيها . ولا يمنع من تنفيذ هذا المشروع إلا تمسك إسرائيل بالطابع اليهودى للدولة[١] .

٤ ـ المستوطنات (المستعمرات)

الاستيطان هو أداة الصهيونية للاستيلاء على الأراضى الفلسطينية . فهو الوسيلة التى تبناها المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧م ، وهو الذى لجأت إليه الوكالة اليهودية لبناء الدولة على أجزاء من تلك الأراضى ، ثم مضت فيه إسرائيل بعد إقامتها ، واستمرت فى بناء المستوطنات فى الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧م بقصد ضمها إلى إسرائيل فى حالة عقد تسويات مع الدول العربية .

وكما سبقت الإشارة كان التفكير المبدئى للحكومات العمالية عقب حرب ١٩٦٧م هو إقامة المستوطنات فى المناطق التى تنوى ضمها إلى إسرائيل ، وكانت تستهدى بمشروع وضعه إيجال آلون يحدد تلك المناطق .

وتحت ضغط موشى ديان وغيره وقطاعات من الرأى العام الإسرائيلى ، بدأت تلك الحكومات تقيم المستوطنات خارج المناطق المذكورة وحتى فى المناطق المأهولة بالسكان

(١) د . سلمان أبو ستة : حق العودة ، (المركز القومى للدراسات والتوثيق) .

الفلسطينيين، ثم جاءت حكومة الليكود لتكثف النشاط الاستيطانى، وتحيط المدن والقرى الفلسطينية بالمستوطنات اليهودية، وتحقق الاتصال بين الأخيرة وبينها وبين إسرائيل بشق الطرق الالتفافية، وذلك بهدف الحيلولة دون انفصالها فى أية تسوية مستقبلية للنزاع (انظر ما تقدم فى الفصل السابع من الباب الرابع).

وقد لجأت إسرائيل إلى وسائل متعددة للاستيلاء على الأراضى الفلسطينية من أجل إقامة المستوطنات: منها الاستيلاء على أراضى الغائبين ـ وعلى الأراضى المسجلة باسم الحكومة الأردنية ـ وتلك التى تعلن الاستيلاء عليها لأغراض عسكرية أو إغلاقها للتدريب. وأخيرًا، قررت حكومة الليكود عام ١٩٧٧م اعتبار كل الأراضى الفلسطينية أرضًا مملوكة للدولة ما لم تثبت ملكيتها لآخرين، وكانت تصادر حتى الأراضى المملوكة ملكية خاصة.

ويمثل بناء المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة انتهاكًا صارخًا للقانون الدولى، حيث تنص المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة على: «أن على دولة الاحتلال ألا تبعد أو ترحل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الإقليم الذى تحتله»، فضلاً عن أنه من الواضح أن بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة وسيلة غير مشروعة للاستيلاء على هذه الأراضى رغمًا عن أصحابها الشرعيين، وكانت إسرائيل تدعى أن عملية الاستيطان لا تحول دون الاتفاق فى أية تسوية نهائية على تصفية المستوطنات، إلا أن مواقفها أثبتت أنها أقيمت كجزء من مخططات إسرائيل لضمها إليها ورسم حدودها، وقد انتهى بها الأمر إلى تصفية المستوطنات من قطاع غزة (بقرار أحادى من قبل حكومة آرييل شارون)، وإقامة جدار عازل بطول الضفة الغربية يحيط بالمستوطنات وأجزاء أخرى من الأراضى الفلسطينية، وذلك بهدف محاولة الاتفاق مع الفلسطينيين على دولة ذات حدود مؤقتة.

وكعادتها، ضربت إسرائيل عرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة التى تعتبر المستوطنات المذكورة غير شرعية، وتطالب بإزالتها، وبتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة فى الأراضى العربية المحتلة، ومنها القدس.

وتتمسك إسرائيل بضم الكتل الرئيسية للمستوطنات فى الضفة فى التسوية النهائية.

أما عن موقف الولايات المتحدة من تلك المستوطنات، فقد أخذ فى التآكل تدريجيًا. فبعد أن أكد المستشار القانونى هيربرت هانزيل لوزير الخارجية سيروس فانس فى تقريره بتاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٧٨م عدم شرعية المستوطنات المذكورة لمخالفتها أحكام لائحة لاهاى لعام ١٩٠٧م واتفاقية چنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، وبعد أن ظل الرئيس كارتر يعتبرها غير شرعية، إذا بالرئيس رونالد ريجان يذهب إلى أنه من الخطإ اعتبارها غير شرعية وإن كانت عملا استفزازيًا لا ضرورة له. وكان موقف الرئيس بوش الأب حازمًا عندما تمسك بأن يوقف إسحاق شامير الاستيطان، فلما رفض قطع عنه ضمانات القرض الذى طلبه (وإن كان عاد فسمح لرابين ببناء بعضها)، وأخيرًا بدأت الولايات المتحدة تستعمل تعبيرات عامة مثل أن بناء المستوطنات غير منتج أو أنه عامل معقد.. إلخ.

وقد تضمنت خطة خريطة الطريق (التى أشرنا إليها من قبل) إلزام إسرائيل فى مرحلة تنفيذها الأولى بالتوقف تمامًا عن الاستيطان.

هذا ـ وقد تضمنت رسالة الرئيس بوش (الابن) إلى شارون فى إبريل ٢٠٠٤م الموافقة على بقاء المستوطنات فى التسوية النهائية وتعديل الحدود.

٥ ـ الأمن

أمن إسرائيل هو الصخرة التى تتحطم عليها أى آمال للتوصل إلى تسوية قابلة للدوام بينها وبين العالم العربى، ذلك أن مفهوم الأمن لدى إسرائيل مفهوم مطلق حيث تستبعد أى خطر حقيقى أو وهمى يتهددها من أى مصدر.

والجيش الإسرائيلى من أقوى جيوش العالم وأكثرها تسليحًا، سواء بأحدث الأسلحة التقليدية أو بالسلاح النووى وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ومع ذلك، فإن الدولة العبرية تطالب بالأمن الكامل ـ بنسبة مائة فى المائة ـ الأمر الذى لا يكاد يتحقق لأية دولة فى العالم.

وأمن إسرائيل ـ فى نظرها ـ يعنى أمنها وحدها بدون أى اعتبار لأمن الدول والشعوب العربية، بل إنه فى حقيقة الأمر يقصد به السيطرة الحربية على كل هذه الدول والشعوب.

ومن الغريب أن الدولة العظمى ـ الولايات المتحدة ـ تشاطر إسرائيل هذا المفهوم الأمنى، فتؤكد دائمًا أنها تكفل لإسرائيل التفوق الحربى على كل الدول العربية مجتمعة، وتصدر لها أحدث ما تحويه الترسانة الأمريكية من الأسلحة أولاً بأول، وتزودها بآخر التطورات العلمية والتكنولوجية فى هذا المجال، وتواصل التدريبات المشتركة معها على استخدام الطائرات والدبابات والصواريخ والقنابل وغيرها من الأسلحة.

وتعطى إسرائيل نفسها الحق فى أن تمتلك التفوق الحربى التام على الدول العربية، فهى وحدها التى تملك حق حيازة الأسلحة النووية، ومن ثم قامت بنسف وتدمير المفاعل النووى العراقى كما تهدد بأن تفعل ذلك مع أية دولة فى المنطقة تحاول الحصول على هذه الأسلحة، بما فى ذلك إيران.

ولا تعترف إسرائيل بنظام الأمن الجماعى الذى وضعه ميثاق الأمم المتحدة ـ بعد أن ذاقت البشرية آلام حربين عالميتين ـ بل إنها تناصب المنظمة الدولية العداء، وتعلن عدم ثقتها فيها، بل ولا تتورع عن الاعتداء على رجالها وحبسهم.

وقد اتخذت من صياغة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ذريعة للمطالبة بحدود جديدة تكون آمنة، وبلغت مطامعها حد اعتبار الحدود التى بلغتها الجنود الإسرائيليون فى حرب ١٩٦٧م حدودا طبيعية لإسرائيل (من قناة السويس إلى هضبة الجولان ومن البحر الأبيض إلى نهر الأردن). وكادت المفاوضات المصرية الإسرائيلية تفشل بسبب تمسك إسرائيل بالمطارين والمستوطنات التى أنشأتها فى سيناء، ولم تتوصل إلى اتفاق إلا بناء على ترتيبات أمنية بين البلدين تشمل الحد من الوجود العسكرى ومن الأسلحة مع مرابطة القوات الدولية (وخاصة الأمريكية) فيها وغير ذلك مما يؤمن إسرائيل ضد أى أخطار.

وفى المفاوضات مع سوريا، طالبت إسرائيل بخفض عدد القوات السورية وإقامة مناطق منزوعة السلاح ومحطات إنذار مبكر وترتيبات أمنية أخرى.

كما تضمنت الاتفاقية التى عقدتها مع لبنان ـ بعد غزوه عام ١٩٨٢م ـ ترتيبات أمنية مماثلة، وكان مآل الاتفاقية المذكورة رفض البرلمان اللبنانى لها.

(وربما كان أكبر مثال على الهاجس الأمنى لدى الإسرائيليين ذلك الملحق الأمنى للاتفاقية الانتقالية المعقودة مع الجانب الفلسطينى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥م والذى يبلغ عدد صفحاته ٧٦ صفحة!)

ويتبارى رجال الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية فى إبداء آرائهم ورسم خططهم الأمنية. ولعل من أمثلة ذلك ما تضمنه كتاب أشهر الخبراء العسكريين زيف شيف بعنوان «الأمن من أجل السلام» حيث يذكر أن الضفة الغربية فى فلسطين لها أهميتها البالغة فى الدفاع عن إسرائيل؛ وذلك بسبب طبيعتها الجغرافية والطبوغرافية، كما أن طبيعة أرضها تحقق مزايا هامة للقوات الإسرائيلية، وهى تشكل العمود الفقرى الجبلى لأواسط الأراضى الإسرائيلية، وتمكن إسرائيل من صد هجوم القوات المعادية القادمة من غور الأردن[1].

وفى مفاوضات كامب ديفيد (٢)، تقدمت إسرائيل باقتراح ترتيبات أمنية فى الأراضى الفلسطينية من بينها ما يلى:

* أن تكون الأراضى الفلسطينية منزوعة السلاح.
* التواجد العسكرى الإسرائيلى فى غور الأردن ومناطق أخرى.
* إقامة محطات إنذار مبكر.
* حرية حركة القوات الإسرائيلية من مواقعها.
* السيطرة الإسرائيلية على المجال الجوى الفلسطينى.

٦ـ المياه

سبقت الإشارة إلى المذكرة التى قدمها اليهود إلى مؤتمر السلام فى باريس عام ١٩١٩م، والتى تركز على أهمية استيلاء الدولة اليهودية على مصادر المياه. كما أن حرب عام ١٩٦٧م نشبت بعد تطورات الموقف منذ بدأت إسرائيل فى تنفيذ خططها المتعلقة بتحويل مجرى نهر الأردن.

(١) Zeev Schiff: Security For Peace: (The Washington Lustitute For Near East Policy).

وبعد احتلال إسرائيل للأراضى الفلسطينية عام ١٩٦٧م، سارعت إلى وضع يدها على مصادر المياه الجوفية فى الضفة والقطاع.

والحوض الرئيسى فى الأراضى الفلسطينية هو خزان الجبل بأحواضه الشرقى والشمالى الشرقى والغربى (الذى يعد أغنى هذه الأحواض). أما الحوض الرئيسى الثانى للمياه الجوفية فهو خزان غزة الجوفى الساحلى تحت السهول الساحلية لغزة وإسرائيل. وقد استولت إسرائيل على كل هذه الأحواض وأقامت عليها مستوطناتها، وتحصل على حوالى ٤٠٪ من احتياجاتها من المياه الجوفية فى الأراضى المحتلة.

وتتبع إسرائيل سياسة مجحفة بالفلسطينيين، حيث تميز تمييزاً صارخاً بين مواطنيها من المستوطنين وبين السكان الفلسطينيين، وتبلغ مساحة الأراضى الفلسطينية المروية بالنسبة للفرد الفلسطينى $\frac{1}{4}$ النسبة المقررة للإسرائيلى، وقد أخضعت الزراعة الفلسطينية لمتطلبات الاقتصاد الإسرائيلى، حيث بلغت نسبة الواردات الفلسطينية من إسرائيل ٨٠٪ من المواد الغذائية غير المصنعة. وقامت إسرائيل بتدمير المضخات المملوكة للمزارعين الفلسطينيين فى بعض المناطق، فى الوقت الذى قام الإسرائيليون فيه بحفر عشرات الآبار الارتوازية لاستخدام المستوطنين مما أدى إلى نضوب الآبار الفلسطينية، كما أدى الإفراط فى استخدام المياه فى قطاع غزة إلى ملوحة الأراضى حتى أصبح ٥٠٪ منها غير صالحة للزراعة. ومن ناحية أخرى، يمثل الاستهلاك المنزلى للفلسطينيين $\frac{1}{3}$ استهلاك الإسرائيليين (٢٢ جالوناً مقابل ٧٢).

وقد تضمنت اتفاقات أوسلو بروتوكولات للتعاون بين الجانبين بشأن المياه، ونص بروتوكول المسائل المدنية الملحق بالاتفاقية الانتقالية على عدد من المبادئ، وحدد الكميات الإضافية التى يحتاجها الفلسطينيون فى الضفة الغربية مستقبلاً بما بين ٧٠ و٨٠ مليون م٣، وتم الاتفاق على إتاحة ١٨٫٦ مليون م٣ لسد الحاجات العاجلة لهم من المياه العذبة، ومع ذلك فلا تزال إسرائيل تغتال حقوق الشعب الفلسطينى فى مصادر مياهه الطبيعية.

أما عن الموارد السطحية الرئيسية فتتمثل فى نهر الأردن الذى أشرنا من قبل إلى قيام إسرائيل بتحويل مجراه. وكانت المفاوضات التى تولاها إريك جونستون ـ مبعوث

الرئيس أيزنهاور ـ فى الخمسينيات من القرن الماضى مع الأطراف قد حددت نصيب كلٍّ من دول حوض النهر ، إلا أن إسرائيل قد تجاوزت الحصة المقررة لها، حيث تستهلك ما بين ٦٢٠ و٧٠٠ مليون م٣ سنويًا، فى حين لا تحصل الضفة الغربية على أية كمية من مياه النهر ، كما لا يحصل لبنان على شىء منها (رغم تحديد حصته بحوالى ٣٥ مليون م٣ سنويًا). أما الأردن، فقد نصت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على تنظيم استهلاك الجانبين من نهرى الأردن واليرموك، وتمكنت سوريا من الحصول على ١٧٠ مليون م٣ سنويًا بفضل السدود التى أقامتها على النهر بالاتفاق مع الأردن.

وفى المفاوضات المتعددة الأطراف التى عقدت بعد مؤتمر مدريد، وفى حين تمسكت الوفود العربية بمناقشة حقوق المياه فى المنطقة، اعترض الوفد الإسرائيلى، وتمسك بقصر المناقشات على المسائل الفنية والإدارة المشتركة بهدف زيادة موارد المياه فى المنطقة.

* * *

الفصل العاشر

إسرائيل والنظام الدولى المعاصر

١ - أسس النظام الدولى المعاصر

وضع ميثاق منظمة الأمم المتحدة أسس النظام الدولى المعاصر التى تحكم العلاقات الدولية منذ نفاذه عقب الحرب العالمية الثانية .

ومن أهم هذه الأسس ما يلى :

* حظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة (مادة ٢/ ٤) .
* فض المنازعات بالوسائل السلمية (مادة ٢/ ٣) .
* الأخذ بنظام الأمن الجماعى وإسناد الدور الأساسى فيه لمجلس الأمن .
* حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

٢ـ موقف إسرائيل من حظر استخدام القوة

يقتصر استخدام القوة ـ فى ظل النظام الدولى المعاصر ـ على حالتى الدفاع الشرعى للدولة ضد الاعتداء المسلح (مادة ٥١ من الميثاق)، ولجوء مجلس الأمن إلى استخدامها طبقًا لنظام الأمن الجماعى (مادة ٤١ من الميثاق) .

ويوضح الميثاق أحكام استخدام الدولة للقوة فى حالة الدفاع الشرعى، حيث ينص على أن ذلك موقوت إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى، وأن على الدولة إبلاغ المجلس فوراً بالتدابير التى اتخذتها ليمارس هو مسئولياته (مادة ٥١ من الميثاق).

بالرغم من ذلك فقد تجاهلت إسرائيل منذ قيامها الأحكام السابقة. ولجأت إلى استخدام القوة ضد الدول العربية خارج إطار نظام الأمن الجماعى الذى يعد المحور الأساسى للعلاقات الدولية فى ظل الميثاق، وادعت لنفسها حق استخدام القوة استباقًا دون وقوع اعتداء مسلح عليها.

٣ـ اكتساب الأراضى بالقوة

كان القانون الدولى فى الماضى يجعل الغزو والضم (الفتح) من أسباب ملكية الدولة للأراضى وفقًا لشروط محددة.

أما القانون الدولى المعاصر، فقد أسقط هذه الوسيلة من أسباب تملك أراضى الدول الأخرى، وأكد ذلك ميثاق الأمم المتحدة بحظره استخدام القوة.

والواقع أن عدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة أصبح قاعدة قانونية عرفية وتضمنته تقارير ومشاريع واتفاقات دولية متعددة، مثل مشروع بودابست لتفسير ميثاق بريان كيلوج عام ١٩٢٨، ومشروع هارفارد عام ١٩٣٩ بشأن اتفاقية حقوق الدولة وواجبات فى حالة العدوان وميثاق منظمة الدول الأمريكية عام ١٩٤٨.

كما تضمن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ النص على عدم جواز اكتساب الأراضى بالحرب.

وبالرغم من ذلك، تعمل إسرائيل على انتهاكها لهذا المبدأ القانونى بمواصلة احتلالها للأراضى العربية منذ يونية ١٩٦٧، مدعية أن لها الحق فى الحصول على حدود آمنة، وتحاول ـ تحت ضغط الاحتلال الحربى لهذه الأراضى ـ حمل الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية على التنازل لها عن أجزاء من أراضيها، ومن الواضح أنه لا يمكن لأية دولة تحقيق أمنها على حساب دول أخرى.

هذا ـ وتزعم إسرائيل أن حقوقها فى تملك الأراضى العربية تقوم على أساس أنها استولت عليها لدى ممارستها حق الدفاع الشرعى فى حرب عدوانية شنتها الدول العربية عليها عام ١٩٦٧ ، وواضح أن هذا زعم باطل سواء لأن حرب ١٩٦٧ لم تبدأها الدول العربية أم لأن القانون الدولى لا يعترف بهذا التملك للأراضى حتى بفرض الاستيلاء عليها لدى ممارسة حق الدفاع الشرعى .

٤ ـ حق تقرير المصير وحق المقاومة

حق الشعوب فى تقرير مصيرها بحرية ودون تدخل خارجى حق معترف به فى القانون الدولى المعاصر .

فقد نص عليه ميثاق الأمم المتحدة فى المادتين ١/ ٢ و٥٥ والفصل الحادى عشر ، وأكدته الجمعية العامة فى قرارات متعددة ، وخاصة القرار ١٥١٤ بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ الذى يعلن استقلال البلدان والشعوب المستعمرة ، والعهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٦٦ ، واعتبر إعلانها لمبادئ القانون الدولى الخاصة بالعلاقات الودية بين الدول الصادر برقم ٢٦٢٥ فى ٢٤ أكتوبر عام ١٩٧٠ أن حق تقرير المصير من مبادئ هذا القانون ، كما أكدته محكمة العدل الدولية فى رأيها الإفتائى فى قضيتى ناميبيا عام ١٩٧١ والصحراء الغربية عام ١٩٧٥ .

ومع ذلك ، وبالرغم من تصفية الأوضاع الاستعمارية فى العالم فإن الشعب الفلسطينى لا يزال محرومًا من ممارسة حقه فى تقرير مصيره بحرية ودون تدخل إسرائيلى ومن حقه فى إقامة دولته المستقلة وذلك بالرغم من القرارات المتعددة التى أصدرتها الأمم المتحدة ، وفى مقدمتها قرار التقسيم رقم ١٨١ الذى ينص على إقامة دولة عربية (ودولة يهودية) ، وقراراتها المتضمنة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومنها القرار رقم ١٨٢٧ فى ١٠/ ١٢/ ١٩٦٩ الذى ينص على «تأكيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى» ، والقرار رقم ٢٠٠١ فى ٦/ ١٢/ ١٩٧١ الذى ينص على أن الجمعية العامة : «تعترف بأن شعب فلسطين له الحق فى حقوق متساوية

لتقرير المصير طبقًا لميثاق الأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ فى ١٣/ ٣/ ٢٠٠٢ بشأن إقامة الدولة الفلسطينية.

وحق الشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية فى المقاومة بكل الوسائل من أجل ممارسة حقها فى تقرير المصير حق معترف به فى القانون الدولى المعاصر.

وقد أكدت الأمم المتحدة هذا الحق فى قرارات متعددة، منها قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٤٩ (٢٥) فى ٣٠/ ١١/ ١٩٧٠م الذى ينص على أن الجمعية العامة: «تؤكد شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والمعترف بحقها فى تقرير مصيرها باسترداد هذا الحق بكل الوسائل المتاحة».

وقرارها رقم ٢٧٨٧ (٢٦) فى ٦/ ١٢/ ١٩٧١م المتضمن أن الجمعية العامة: «تؤكد شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية وخاصة فى جنوب إفريقيا وبالأخص شعوب زمبابوى وناميبيا وأنجولا وموزامبيق وجينيا (بيساو)، وكذا الشعب الفلسطينى، وبكل الوسائل المتاحة التى تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى، أصدرت الجمعية العامة عدة قرارات، تدعو فيها الدول والمنظمات الدولية إلى تقديم كل وسائل الدعم المادى والمعنوى إلى حركات المقاومة وحجبها عن القوى الاستعمارية التى تناوئ الشعوب المناضلة من أجل حريتها، ونذكر من هذه القرارات: قرار ٢٠٧٤ (٢)، والقرار ٢٤٢٦ (٣) والقرار ٢٧٨٧ (٢٦)[١].

وتأسيسًا على ما تقدم، قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠/ ١١/ ١٩٧٥م دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة فى أعمال كافة المؤتمرات والجهود الدولية من أجل السلام، وحصلت المنظمة على عضوية الأمم المتحدة بصفة مراقبة.

وقد اعترفت إسرائيل - فى إعلان المبادئ الموقع فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣م (اتفاق أوسلو) -

(١) دكتور صلاح الدين عامر: المقاومة الشعبية المسلحة فى القانون الدولى العام (دار الفكر العربى).

بالحقوق السياسية للشعب الفلسطينى، وبمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً للشعب الفلسطينى دون أن تعترف له صراحة بحق تقرير المصير.

هذا، وقد استغلت إسرائيل الحرب التى تشنها الولايات المتحدة ضد الإرهاب الدولى، منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١م لدفع الرئيس بوش إلى اعتبار انتفاضة الأقصى الفلسطينية جزءاً من الإرهاب الدولى الذى يجب محاربته، وكانت النتيجة تأييد الولايات المتحدة لإجراءات القمع الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ـ والتى تجاوزت كافة الحدود الإنسانية من قتل وتدمير واغتيالات وتعذيب ـ الأمر الذى أدى ـ على العكس ـ إلى انتشار الإرهاب فى المنطقة، وزاد من مشاعر العداء والكراهية للولايات المتحدة.

٥ـ القدس والمستوطنات

سبق الكلام عن أحكام القانون الدولى الخاصة بالاحتلال الحربى، وانتهاكات إسرائيل لهذه الأحكام ببناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة وإحداث التغييرات فيها وضم القدس وتهويدها.

ونشير ـ هنا ـ إلى عدد من قرارات الأمم المتحدة التى تمثل الشرعية الدولية وتدين الإجراءات التى اتخذتها ـ وتتخذها ـ إسرائيل فى الأراضى المحتلة وخاصة فيما يتعلق بالقدس والمستوطنات.

فبالنسبة للقدس أصدرت الجمعية العامة قرارات متعددة أدانت فيها ضم إسرائيل للقدس والإجراءات التى اتخذتها لتغيير وضعها، ومنها القرار ٢٢٥٣ فى ٤/ ٧/ ١٩٦٧، والقرار ٣٥/ ١٦٩ فى ١٥/ ٢/ ١٩٨٠ الذى يدين إصدارها القانون الأساسى المتضمن جعلها عاصمة لإسرائيل ويطالبها بإلغاء كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية فيها، والقرار رقم ٣٧/ ١٢٣ الذى يطالب كذلك الدول الأعضاء بسحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس وقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ فى ٢٠/ ٨/ ١٩٨٠ فى الموضوع نفسه.

وبالنسبة للمستوطنات، أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات التى تؤكد

انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس، وتعتبر الإجراءات التى تتخذها إسرائيل فيها انتهاكًا لهذه الاتفاقية إجراءات غير شرعية وتطالب بإلغائها. ومن هذه القرارات - على سبيل المثال - القرار رقم ٢٣٠ بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٩٧٤ الذى ينص على الإعراب عن الأسف لعدم تطبيق إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة، وتأكيد أن كافة الإجراءات التى اتخذتها إسرائيل لتغيير الطابع المادى والديموغرافى والكيان المؤسسى والوضع القانونى Status للأراضى المحتلة وأى جزء منها باطل وغير نافذ null and void. وكذا قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠م الذى يؤكد بطلان هذه الإجراءات بما فيها عمليات الاستيطان فى هذه الأراضى.

٦- اللاجئون

تنص المادة ٣ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان أن: «لكل شخص الحق فى مغادرة كل بلد بما فيها بلده والعودة إليه»، كما تنص المادة ١٢ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ أنه: «لكل فرد حرية مغادرة أى بلد بما فيها بلده» وأنه «لا يجوز حرمان أحد بصورة تعسفية من الدخول إلى بلده».

فحق العودة، إذن، حق مقرر فى القانون الدولى.

وقد أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ حق اللاجئيين الفلسطينيين فى العودة والتعويض، كما طالب قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ فى ١٤/ ٦/ ١٩٦٧ إسرائيل بتسهيل عودة السكان الذين فروا من المناطق منذ نشوب حرب ١٩٦٧.

وبالرغم من ذلك، ترفض إسرائيل رفضًا قاطعًا الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى منازلهم، وتعويض غير الراغبين، مع تعويض الجميع عن الأضرار التى لحقت بهم - طبقًا لما نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨، وذلك بالرغم من تأكيد الجمعية لهذا القرار سنويًا.

بل إن إسرائيل تطالب العرب بالاعتراف بها كدولة يهودية، بحيث تكون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية فى حالة إقامتها وبما يهدد مستقبل عرب إسرائيل، وواضح أن هذا الموقف يتعارض مع حق العودة المقرر فى القانون الدولى.

٧ـ موقف إسرائيل من الأمم المتحدة ومن القانون الدولى

يتسم موقف إسرائيل من الأمم المتحدة بالكراهية وعدم الثقة، حيث تدعى أنها تتخذ مواقف معادية لها بفضل تمتع الدول العربية والإسلامية (والاشتراكية قبل ذلك) بالأغلبية العددية التى تستطيع بها استصدار أية قرارات.

ومن ناحية أخرى، تتخذ إسرائيل من مبادئ وأحكام القانون الدولى موقفًا يتسم بعدم المبالاة وعدم الالتزام، سواء بتجاهلها كلية أو بمحاولة إعطائها تفسيرات غير مقبولة على نحو ما سبقت الإشارة إليه من محاولة الادعاء لنفسها بحق تملك الأراضى الفلسطينية المحتلة.

***